

## محضر الجلسة رقم 678

**التاريخ:** الأربعاء 28 ذو الحجة 1430 (16 دجنبر 2009)

**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة عشرة بعد الزوال.

**جدول الأعمال :** متابعة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 48.09 لسنة المالية 2010.

### المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

إذا سمحتم نستأنف أشغالنا بكلمة الأستاذة زبيدة بوعباد رئيسة الفريق الاشتراكي في حدود 35 دقيقة.

### المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيدات والسادة الحضور،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010، وهي مناسبة سانحة لأؤكد باسم فريقي، وباسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أن نفس الدواعي والاختيارات التي جعلتنا نغلب مصلحة الوطن في نهاية التسعينات، ونقرر الاستجابة لتحمل المسؤولية في قيادة التناوب، هي التي تحدونا اليوم إلى الانخراط الوطني المسؤول في الاستمرار في هذا الخط الإصلاحي، وفي استكمال الأوراش الكبيرة والمتعددة التي فتحت منذ أزيد من عشر سنوات.

إن التراكم الإيجابي والكبير، الذي تم على مستوى الإصلاحات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية خلال العشر سنوات الماضية، والتي تميزت بالنفس الجديد والآمال الكبيرة التي فتحتها العهد الجديد بقيادة صاحب الجلالة، نجعلنا اليوم أمام مسؤولية الحفاظ على

هذه المكتسبات، وتحسينها والاستمرار في تنميتها من موقع المسؤولية الوطنية، ووفق منهجية نقدية واقتراحية.

ولعل أهم ما يميز ظروف دراستنا لمشروع هذه الميزانية، هو

التطورات المتلاحقة التي تشهدها قضيتنا الوطنية، وبخاصة تناسل

المؤامرات والدسائس التي يبيحها خصوم وحدتنا الترابية وعملائهم الخونة، الذين يرتزقون بالوحدة وكيان وطنهم وسيادته.

وفي هذا الإطار، نسجل في الفريق الاشتراكي بكل اعتزاز المواقف

الصارمة والحازمة التي أبان عنها الخطاب الملكي السامي بمناسبة

الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، والذي قطع الشك باليقين على

مستوى أولوية السيادة الوطنية على مجموع التراب الوطني، ومن

ضمنه أقاليمنا الجنوبية، وعلى مستوى الانضباط الوطني التام

للمقدسات الوطنية، وعلى رأسها وحدتنا الترابية.

إننا ندرك أن خصوم وحدتنا الترابية استخدموا أحقر ما لديهم من

وسائل وعملاء للمس بقضيتنا الوطنية بعدما لمسوا الدعم الدولي

الواضح لمقترح المغرب البناء المتمثل في الحكم الذاتي الموسع، وما

شكله من رأي عام دولي حول جدية المغرب وإرادته الصادقة في حل

هذا الملف المفتعل بما يحافظ على السيادة الوطنية.

وفي هذا الصدد، فإننا في الفريق الاشتراكي نتوجه بكل صدق

وأخوية إلى حكام جارتنا الجزائر، مناشدين إياهم بالكف عن التآمر

الذي لن يجني منه الشعب الجزائري الشقيق غير استمرار تدهور

أوضاعه، في الوقت الذي لمسنا فيه تطلع هذا الشعب لبناء المغرب

العربي الكبير، لما فيه من خير ونماء للبلدين الشقيقين، فالأمل معقود

على المواطنين والعقلاء أبناء الشعب الجزائري الشقيق، لدفع

المتحكمين إلى الكف عن التلاعب بمصالحهم واستعمال طغمة من

المرتزقة والانفصاليين من أجل المزيد من التسميم والفرقة بالمنطقة، بل

واستعمال حتى بعض الدمى من الخونة من أجل البهرجة الإعلامية

وتغليب الرأي العام الدولي، وهو الأسلوب الحقير الذي لن يهز قناعة

شعب بأكمله، وإيمانه الراسخ بوطنه ووحدته الترابية.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

أما فيما يخص الظروف السياسية الوطنية المؤطرة لمناقشتنا لمشروع

الميزانية، فإن أهم ما ميزها خلال الشهور الماضية، هو الاستحقاقات

الانتخابية المتعاقبة والترابطة الحلقات، والتي أفرزت ما أفرزته من جماعات محلية، وغرف مهنية، ومجالس جهوية، ومستشارين برلمانيين، جددوا ثلث مجلس المستشارين.

إنه مسلسل طويل ومتقارب، أهلك النخبة السياسية والحزبية الوطنية، وأدخل الملل في نفوس المواطنين، وجعل البلاد تدخل في مسلسل انتخابي طويل الحلقات، رهن المشهد السياسي الوطني لعدة شهور، لكن المؤسف أن هذا الزمن الانتخابي الطويل لم تجن منه بلادنا إلا المزيد من الخيبة واليأس في نفوس المواطنين، والنخب السياسية والمدنية الصادقة، فكل أشكال الفساد والإفساد تم تداولها خلال مختلف العمليات الانتخابية ومراحلها، من استعمال للمال، وشراء للضمان، والضغط على الناخبين وترهيبهم بكافة الوسائل والأشكال بغاية صنع الخريطة السياسية، خاصة على مستوى مكاتب المدن والجهات والغرف المهنية، وحتى على مستوى تجديد ثلث مجلس المستشارين.

فهل بهذه الممارسات نتجه إلى مغرب القرن 21؟ وهل بهذه التصرفات الفاسدة ندشن العشرية الثانية من العهد الجديد؟ وهل يمثل هذه الانتخابات سنحصر المكاسب التي نفتخر بتحقيقها، ونطمح إلى تعزيزها؟ وهل هذه هي المؤسسات المنتخبة التي نأمل أن تصون كياننا الوطني، وتواجه التحديات المطروحة على كافة الأصعدة ومن كافة المستويات؟

إننا في الفريق الاشتراكي، نشدد على أن الإصلاح السياسي والمؤسسي وتحليل الحياة العامة، هي المداخل الأساسية لتحسين كل المكتسبات، ولتمنيع كياننا الوطني ضد المؤامرات، وللدخول في جيل جديد من الإصلاحات السياسية، والدستورية، والاقتصادية، والاجتماعية، تكون منطلقاً للعشرية المقبلة.

وفي هذا الإطار، فإننا نجدد التأكيد على أن إصلاح المنظومة الانتخابية الوطنية أصبح يفرض نفسه بشكل مستعجل، فما عرفته الانتخابات الأخيرة من خلل في كل المستويات، حيث لم تستطع أية هيئة وطنية تغطية كافة الدوائر، وحيث عرفت عمليات الترشيح عبر اللوائح اختلالات واضحة، وحيث استشرى استعمال المال بشكل فاضح، استحالت معه المقاومة، وحيث أصبح الضغط لتشكيل تحالفات بعينها أو قطع الطريق أمام التحالفات، كل هذه العوامل وغيرها من مظاهر الخلل والممارسات الفاضحة تستوجب الإسراع إلى

إعادة النظر في القوانين الانتخابية بما يملأ الثغرات، ويسد بعض مواطن القصور والخلل.

وللصراحة لا بد من التوضيح، إننا غير واهمين، فليس لإصلاح القوانين وحدها ما يمكن أن يعالج واقعنا الانتخابي المريض، ولا إعادة النظر في منظومتنا الانتخابية ما سيقضي على الفساد الانتخابي، وحدها، وحدها، وحدها الإرادة الوطنية الصادقة، وتضافر الجهود بين الدولة والأحزاب الوطنية ومكونات المجتمع المدني، كل هذا يمكننا من إصلاحات للواقع الانتخابي.

وبهذه المناسبة، فإننا ندعو كافة القوى الحية ببلادنا للانكباب على تقييم المسلسل الانتخابي الأخير من أجل الوصول إلى تشخيص وطني لمظاهر الخلل التي أثرت في العمليات الانتخابية المختلفة، وهو التشخيص الذي سيكون مقدمة صحية لبرنامج إصلاحية مستعجل للقوانين الانتخابية، يتم التوافق حوله، لكن المدخل الحقيقي لهذا التوافق لا نرى أنه سيكون يمثل بعض الخطابات المزروعة، التي سمعناها في الوقت الذي نلاحظ فيه ممارسات وسلوكات انتخابية مناقضة لتلك الخطابات.

إن المطلوب اليوم لتأهيل مشهدهنا السياسي الوطني، بالإضافة إلى الإصلاحات القانونية والتحليلية، هو القطع مع السكيزوفرنيا السياسية، التي نعتبرها مدمرة رغم بعض المكاسب البراكمتية الضيقة، التي قد تجنيها بعض الأطراف بشكل ظرفي.

غير أن إصلاحاً آخر لا يقل أهمية لا بد من استحضاره بشكل موازي، ألا وهو إصلاح قانون الأحزاب، بما يعالج إشكالية الترحال السياسي، ويجد من العثبة على مستوى تنقل المنتخبين بين الأحزاب حسب الظرفية وحسب المصالح الشخصية أو حسب التعليمات والأوامر، وهي السلوكات المؤسفة، التي أفشلت الانتقال الديمقراطي ببلادنا، وانتهت بنا إلى الوضع السياسي الذي نعيشه الآن.

إن منهجية إصلاحية توافقية وطنية، سواء حول القوانين الانتخابية، وحول قانون الأحزاب، وكذا حول تحليل الحياة السياسية، هي الكفيلة بإعادة الاعتبار للعمل السياسي، وإعادة المصادقية للمؤسسات، وهو الأمر الذي نعتبره المدخل الرئيسي لاسترجاع ثقة المواطنين في صناديق الاقتراع، والحد من استفحال العزوف السياسي والانتخابي الذي وصل درجات بدأت تهدد مستقبل الاختيار الديمقراطي ببلادنا.

السيد الرئيس،  
السادة المستشارين،  
السيد الوزير،

لا يمكننا الدخول في مناقشة معطيات مشروع الميزانية المعروضة علينا دون استحضار أحد الإصلاحات الأساسية، والتي نادينا بها لسنوات في حزبنا، ألا وهي إصلاح القانون التنظيمي للمالية، ولقد تفاعلنا خيرا حينما أكد التصريح الحكومي للسيد الوزير الأول أمام البرلمان على عزم الحكومة مباشرة هذا الإصلاح المهم، لكننا لحد الآن لم نلمس أية مبادرة حكومية عملية في هذا الاتجاه.

إن دراسة البرلمان لمشروع القانون المالي تعتبر من أهم اللحظات التي تتيح للمشرع المساهمة في وضع السياسات العامة، والقيام بأدواره الدستورية على مستوى التشريع والمراقبة، لكن التأطير التنظيمي لهذه العملية الأساسية أبان بعد سنوات من الممارسة أنه في حاجة إلى إصلاح عميق، بما يوسع من دور البرلمان في التشريع المالي، ومراقبة تنفيذ الميزانية.

لقد عملت وزارة المالية منذ 1998 على إدخال مجموعة من الإصلاحات في إعدادها لمشروع الميزانية، وفي إدخالها لمجموعة من الإجراءات الجديدة، التي تمكن من التدبير بالنتائج بل حتى على مستوى الاجتهاد في إرفاق الوثائق والتقارير المختلفة. مشروع القانون المالي، لكن إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي نعتبر أن الظروف قد نضجت بشكل كامل لمباشرته، هو الوحيد الكفيل بأن يمكن البرلمانين من الوسائل التنظيمية الكفيلة بالقيام بدورهم الكامل في دراسة القانون المالي، وفي مراقبة مدى التزام الحكومة بمقتضياته، ومدى تمكنها من تنفيذه.

يأتي مشروع القانون المالي هذا في ظل الآثار المالية والاقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية منذ أزيد من سنة، والتي أرخت بظلالها على الاقتصاديات العالمية، وإذا كنتم تعترون أن نظامنا المالي ظل في مأمن من الآثار السلبية لهذه الأزمة، وأن اقتصادنا الوطني لم يتأثر بشكل كبير بما إلا في بعض القطاعات المحدودة، فإننا نؤكد على ضرورة الاستمرار في الحيلة واليقظة، خاصة وان بعض المؤشرات تنبئ باستمرار تأثر عدة قطاعات بتداعيات هذه الأزمة الكبيرة.

إن هشاشة اقتصادنا الوطني وارتباطه بمحيطه الوطني والدولي، يجعل من البدهة أن تتأثر عدة قطاعات اقتصادية وطنية بصفة مباشرة،

وأن تتأثر أخرى بصفة غير مباشرة، لكن وخارج أرقام المقارنة التي اجتهدت الحكومة في تقديمها مشكورة لنا، فنحن بحاجة إلى قراءة توقعية رصينة حول الفرضيات التي توطن اقتصادنا ونظامنا المالي على المستوى القريب والمتوسط.

كما أن الحكومة وخارج لجنة اليقظة الإستراتيجية، التي اقتصر عملها على قياس درجة الأزمة في بعض القطاعات، واقتراح بعض أشكال الدعم المالي لها، لم نلمس أن لها نظرة شمولية ومتكاملة في التعاطي مع تفاعل الحياة الاقتصادية الوطنية مع الأزمة، وآثار هذه الأخيرة يمكن أن لا تكون بالضرورة سلبية، فهل رصدت الحكومة الفرص والإمكانيات التي يمكن لنظامنا الاقتصادي الاستفادة منها؟ وهل قامت بتعبئة وتأهيل الفاعلين المفترضين للاستفادة من الوضع؟ وأية سيناريوهات وضعت الحكومة على مستوى استقطاب الاستثمارات الهاربة من مناطق الأزمة؟

لقد أثرتنا في مناقشتنا لمشروع القانون المالي لسنة 2009 ضرورة أخذ بوادر الأزمة المالية على محمل الجد، وحذرنا من مغبة الاطمئنان إلى أننا في مأمن منها، وأجابتنا الحكومة أن آثارها ستظل جد محدودة، لكننا نلاحظ اليوم أن الواقع غير ذلك، وحتى في جواب الحكومة اليوم بأنها ظلت متحكمة في الوضع، فإن الأمر لم يكن يستيسر لها لولا التساقطات المطرية الاستثنائية.

إن أهداف مشروع القانون المالي 2010 تفترض معدل نمو يصل 3,5%، وتحكما في التضخم بنسبة 2%، وعجز مالي لا يتجاوز 4%، لكن هذه الفرضية رهينة بالنظرة التفاوضية للمنحى الذي ستأخذه الأزمة، وبتساقطات مطرية لا بأس بها، تحقق متوسط 70 مليون قنطار، وهو ما نستبعد إمكانية تحقيقه، خاصة وقد دخلنا فصل الشتاء بندرة في التساقطات.

إننا لا نهدف من وراء الجدل في الفرضيات التي وضعتها الحكومة لمشروع الميزانية أن تتبنى تحليلا متشائما، أو نظرة سوداوية دون تقديم البدائل، لكن هدفنا من وراء هذه المناقشة، هو دفع الحكومة إلى أخذ الحيلة الضرورية في هذه الظرفية الصعبة، وإعداد سيناريوهات متعددة، تكون هي الجواب الواقعي على هذه الظرفية غير المستقرة، خاصة وأن النقص المتزايد لاحتياطنا من العملة الصعبة، وبعض مؤشرات الضعف في نظامنا البنكي، تجعلنا نتوقع أن نعيش فترة صعبة في الأمد المنظور.

وعليه فإننا نقترح الاهتمام بالإجراءات التي من شأنها دعم القدرة الشرائية للمواطنين لأنها وحدها الكفيلة بالرفع من الطلب الداخلي، وهو الذي يمكن أن يشكل صمام الأمان خلال السنة المقبلة لمواجهة أية تأثيرات سلبية.

وفي هذا الإطار، نسجل التزام الحكومة بما قطعت على نفسها السنة الماضية بالمزيد من تقليص الضريبة على الدخل، وقد كنا نتمنى أن تكون هذه السنة أيضا فرصة للمزيد من الجهود في هذا الإطار، خاصة على مستوى بعض الأقطار الدنيا.

إن تركيزنا على الاهتمام بالجانب الاجتماعي ليست فيه أية زيادة أو دغدغة لعواطف الفئات العريضة من الشعب المغربي، لكنه نابع من قناعتنا التي عبرنا عليها، حتى ونحن نتحمل مسؤولية وزارة المالية، ونقود حكومة التناوب، وهي المرحلة التي جاءت بعد عقود من تراكم إهمال المسألة الاجتماعية، حتى غدت معضلة تهدد أمن واستقرار ومستقبل بلادنا، ولا أدل على ذلك من تعبير الراحل الحسن الثاني الذي عبر عنها بالسكتة القلبية.

ونحن اليوم لا نبالغ إذا قلنا بأننا نجني ثمار هذا الجهود الوطني الكبير، الذي بفضلها بدأت بعض مؤشرات الاستقلال عن العوامل المناخية، وصلنا إلى مرحلة الاستغناء عن مداخيل الخوصصة، ومع ذلك فإننا لا ندعي أنه تم القضاء على مظاهر المشاشة في وضعنا الاقتصادي والاجتماعي.

إننا متأكدون أن البرامج الأوراش الكبرى التي يشرف عليها صاحب الجلالة ستعطي نتائجها التنموية الإستراتيجية، وهنا لا بد من تمييز النتائج التي تحققت على مستوى البنيات التحتية، وفك العزلة عن القرى عبر الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب، لكننا مع ذلك ندعو إلى مواكبة ومصاحبة دقيقة لهذه البرامج والأوراش، حتى تتحقق الحكامة الجيدة في إنجازها وتديرها.

كما أن نقاشا ينبغي فتحه حول بعض الأولويات فيما يخص هذه الأوراش الكبرى، خاصة بالنسبة لبعض البرامج جد المكلفة والمتمركزة مثل القطار فائق السرعة أو تثلث بعض الطرق السيارة، في الوقت الذي لازال مجهود كبير ينتظرنا على مستوى تدارك الخصاص الشديد الذي تعانيه مناطق شاسعة من بلادنا، من أجل رفع التهميش عليها، وفي مقدمتها العالم القروي.

إن تسريع وثيرة الإنجازات والإصلاحات وتراكمها، لا يتعارض مع نهج سياسة مبنية على التضامن الاجتماعي وعلى تعزيز التوازنات الجالية، وفي هذا الإطار فإننا نعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فكرة خلاقية لتحقيق فلسفة التكامل بين التنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، لكن تقييما وطنيا شاملا أصبح ضروريا للوقوف على نتائج هذه المبادرة الكبيرة، وعلى برامجها خلال السنوات الماضية، وكذا لتصحيح بعض جوانب القصور في تصورها أو في تدبير مشاريعها.

إنه ليحز في نفسنا أنه رغم الجهود والمبادرات التي تم اتخاذها منذ سنوات على المستوى الاجتماعي، فإن التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول حصيلة أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب، أظهر أننا بعيدين عن التقدم الملتزم به في إطار هذه الأهداف سواء فيما يتعلق بنسبة وفيات الأمهات أو الأطفال، نسبة محو الأمية للشباب، نسبة الأمراض المعدية، وكذا تمثيلية النساء في المؤسسات السياسية، ومن ضمنها نسبة النساء في مجلسنا الموقر، والتي لازالت دون مستوى الطموح المطلوب، تقارب 1%.

ومن هنا فنحن أمام سؤال أساسي: هل نتجه فعلا نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تشكل الطموح الأساسي للميزانيات المتعاقبة؟ وهل تتوجه بالسرعة والحكامة المطلوبة نحو المغرب الحدائي الديمقراطي المتضامن؟

إننا نطرح هذا السؤال للمزيد من تدقيق النظر في الاستراتيجيات والسياسات المتخذة على مستوى عدة قطاعات أساسية، مع العلم أننا لا نشكك في وضوح الرؤية والتصور للحكومة والحرص عليه من طرف صاحب الجلالة، والذي نعتبره بوصلة تقودنا نحو تحقيق المجتمع الديمقراطي الحدائي المنشود.

فعلى مستوى التعليم والتكوين، لازلنا نشاهد استمرار الهوة وتزايدها بين التعليم بكل مستوياته، وبين سوق الشغل ومتطلباته، وذلك رغم الجهود الذي استنفذ في ميثاق التربية والتكوين، ورغم محاولات الإنقاذ التي يدعيها البرنامج الاستعجالي، لكن الخطير اليوم، أنه رغم الجهود المبذول في القطاع الوطني الأساسي، ورغم الاعتمادات المالية الغير مسبوقة المخصصة له، فإنه من غير المستساغ أن نتحدث تقارير موثوقة وحديثة عن أن نسبة الهدر لازالت

مستويات مهمة، ولا بد أن نشير هنا إلى ضعف الغلاف المالي المخصص للبحث العلمي في بلادنا.

وعلى المستوى الفلاحي، لازلنا لم نلتمس اتجاهها واضحا، يضع بلدنا على سكة الفعالية والإنتاجية والعصرنة واستثمار التكنولوجيات بما يناسب مناخنا وواقعنا الفلاحي والقروي، وبما يتناسب مع متطلبات محيطنا الجهوي والدولي، ولا نرى أن المخطط الأخضر سيكون له الأثر السحري في معالجة الإشكاليات المعقدة التي تواجه فلاحتنا.

وعلى المستوى الصحي، فرغم الجهود الكبير الذي بذل على مستوى إخراج المشروع الكبير للتغطية الصحية الأساسية، إلا أن هذا الورش الوطني لازال يعاني من صعوبات التفعيل، كما أن الشق الاجتماعي المهم المتعلق بنظام المساعدة الطبية لازال لم يأخذ طريقه إلى أن يصبح نظاما لولوج الفئات الهشة إلى العلاج، إضافة إلى إشكالية أسعار الأدوية التي تحتاج إلى إصلاح عاجل ومتوازن، يأخذ بعين الاعتبار منظومة التغطية الصحية من جهة، والوضع العام لبلادنا. وعلى مستوى الإعلام، فإننا نلاحظ باستغراب أنه في الوقت الذي كان ينبغي للإصلاحات المهمة التي عرفها هذا القطاع أن تأتي أكملها فيما يخص جودة المنتج الإعلامي، ومساهمته في الرقي بالنقاش الوطني، ومواكبة التحولات السياسية والاجتماعية الوطنية، فإننا على العكس من ذلك نلمس تدهورا مستمرا للمشهد الإعلامي الوطني، خاصة العمومي منه، فما هو تقييمنا اليوم لسياسة تحرير قطاعنا الإعلامي الوطني؟ وما هي نتائج دعمنا المالي للإعلام العمومي، سواء على مستوى تديره وتأطيره، أو على مستوى إنجازاته الوطني؟ وما الهدف من إحداث قطب عمومي، الذي لم يزد هذا القطاع إلا تأخرا وضحالة، ولم يؤد إلا إلى المزيد من الضبابية في تسييره وتديره؟ وفيما يخص السكن، فرغم الجهود الضخمة التي بذلتها الدولة على كافة المستويات فيما يخص تعبئة العقار العمومي، وفيما يخص الإعفاءات الجبائية الكبيرة، وفيما يخص التحفيز الخاصة بالسكن الاجتماعي، فإن حجم الخصائص لازال كبيرا، كما أن الدولة لم تتدخل بالصرامة اللازمة لوقف مظاهر الجشع والمضاربة، التي جعلت هذا القطاع مرتعا للربح والفساد، وتبييض الأموال والاعتناء غير المشروع.

وحتى الجهود الذي بذل خلال 10 سنوات الماضية على مستوى توفير السكن الاقتصادي والاجتماعي لم يتم التحكم بالشكل الكافي في بنياته ومرافقته، وفي الاستفادة المشروعة للفئات المستهدفة منه، ولعل جوانب كبيرة من الأزمة التي يعرفها هذا القطاع ناتجة عن أن الجهود المالي والعقاري والضريبي الذي تبذله الدولة لا يستفيد منه مستحقوه، بل يتجه إلى فئات ولوبيات تزيد في تعميق الخلل والأزمة للعقار.

أما على مستوى تدبير الموارد البشرية، فإننا نطالب بتقييم موضوعي لعملية المغادرة الطوعية خارج التقييمات المتسارعة، التي تغفل الآثار العميق، فنحن نلاحظ إن كتلة الأجور رجعت إلى سابق عهدها قبل عملية المغادرة، كما أن عددا مهما من الخبرات والأطر المدربة فقدتها الإدارة المغربية، ولا ندري أية مهام وطنية تؤديها الآن. وعلى المستوى الإداري، فإن الإصلاح الإداري لازال لم ينطلق بعد في بلادنا ليواكب الإصلاحات السياسية والاقتصادية المؤسساتية، بل إن الإدارة اليوم لازالت عائقا أساسيا نحو حسن تفعيل السياسات ونحو تحقيق التنمية.

إننا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، نناقش مشروع هذه الميزانية بما لاحظتموه من نفحة نقدية بناءة وهادفة إلى المساهمة الفعلية في تأهيل بلادنا على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسساتية، لمواجهة ما نحن متيقنون منه من تحديات صعبة تنتظر بلادنا على كافة المستويات.

لكن هذا النقد الذي يدخل ضمن ثقافتنا الاتحادية المناضلة، لا ينبغي أن يفهمه البعض على أنه تهرب من المسؤولية، أو لعب على الحبال، أو ضعفة شعبية لعواطف الجمهور لغايات انتخابية وسياسية، فنحن جزء من الأغلبية، وبالقدر الذي نفخر فيه بمدى مساهمتنا في الإصلاحات الكبرى التي تمت خلال العشر سنوات الماضية، فإننا نقر باستمرارنا في النهج الإصلاحية الحالي، رغم ملاحظتنا عليه، لكننا نؤكد أننا نساهم بنهجنا النقدي، وباستمرارنا ضمن دائرة القرار في الإلحاح على الإصلاحات الضرورية التي تنتظرها فئات واسعة من شرائح الشعب المغربي.

ومن هذا نسجل أن الحكومة التزمت أمامنا، كمكون من مكونات الأغلبية داخل مجلس المستشارين، بعزمها اتخاذ التدابير الضرورية المؤدية إلى الإصلاحات المستعجلة التالية:

1- الاستمرار في الإصلاحات الضريبية بما يتجه نحو إقرار عدالة جبائية، عبر توسيع الوعاء الضريبي، سنظل نناضل إلى حين الوصول إلى الأهداف التضامنية التي تقربنا أكثر ما يمكن من العدالة الاجتماعية؛

2- الإصلاح الشامل لصندوق المقاصة، بما يجعله يعود إلى الأهداف الوطنية التضامنية التي أنشئ من أجلها، ونعتبر أن فكرة الدعم المباشر للفئات المعوزة ستكون مدخلا لهذا الإصلاح، مع أننا نذكر أننا كنا سابقين في حزبنا إلى اقتراحها منذ سنوات عبر مقترح برنامج فرصة؛

3- إقرار قانون ينظم عمل صندوق التكافل العائلي، ويحدد بدقة الفئات والشرائح المحتاجة إلى تدخله والاستفادة من دعمه، ويضمن له الموارد المالية الضرورية للقيام بواجبه الاجتماعي والتضامني المهم؛

4- الحرص على تدخل صندوق المقاصة من أجل عدم تأثر المواطنين من إجراء الرفع من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمحروقات؛

5- رصد آثار تخفيض الرسم على استيراد العجول على صغار الفلاحين والكسايين ومنتجي الحليب، والتدخل من أجل ألا يؤدي هذا الإجراء إلى المس باستثمارات هؤلاء الفئات أو التأثير على أوضاعهم.

وفي النهاية، فنحن في الفريق الاشتراكي، نؤكد أننا مسؤولون ضمن الأغلبية الداعمة لهذه الحكومة، لكن مسؤوليتنا لا تمنعنا من التأكيد على أن بلادنا مجبرة على عدم التراجع عن طريق الإصلاح المؤدي إلى المغرب الحدائي الديمقراطي، وهو الطريق الذي مهد له التوافق التاريخي بين المؤسسة الملكية والقوى الوطنية والديمقراطية المناضلة منذ عشر سنوات، لكن المسؤولية اليوم ملقاة علينا جميعا للتوافق الوطني حول الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تدعم هذا التوجه.

لقد بذل وطننا مجهودا كبيرا في العشرية الماضية من أجل التصالح مع الذات، وبذل المناضلون الديمقراطيون مجهودا نفسيا للتصالح مع الماضي، دون المطالبة بالقصاص، وضحت القوى الديمقراطية في سبيل التوجه إلى المستقبل، لكن المهم بالنسبة لنا الآن هو استخلاص الدروس، وعدم تكرار أخطاء الماضي.

ولعل الانطلاقة السليمة ستكون باستحضار الخلاصات المهمة لتقرير الخمسينية، وللتقييم المهم الذي نرى أن الاستفادة منه ستكون أساسية في الاتجاه نحو المستقبل، ومن ضمنها الإصلاحات في جميع الميادين، ومن ضمنها كتحخيص الخمسينية، إشكالية منظومة القرار، التي طرحت عبرها تقرير الخمسينية.

كما أن تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبالسرعة والنجاعة الضرورية، ستكون مقدمة مباشرة لمختلف الإصلاحات الديمقراطية والسياسية والدستورية، التي تجعل بلادنا تدخل فعلا عهد جديدا بقيادة صاحب الجلالة نحو المغرب الحدائي القوي والديمقراطي. وشكرا على الإصغاء والسلام عليكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة على احترام الوقت، الكلمة الآن للسيد المحترم رئيس الفريق الدستوري، في حدود كذلك 35 دقيقة.

#### المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

بداية أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد الوزير، ومن خلاله كافة أطر وزارة المالية على الجهود التي بذلت في إعداد وتقديم مشروع القانون المالي لسنة 2010.

ونحن في الاتحاد الدستوري، ومن الإنصاف، نعتبر أن أطر وزارة المالية من خيرة الأطر العليا الوطنية.

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في مناقشة مشروع القانون المالي لسنة 2010، وقبل أن نفرّد الكلام في ما جاء به المشروع من مستجدات ومقتضيات، لا بد من التأكيد على أننا في الاتحاد الدستوري، نعبر عن اعتزازنا بالإنجازات الملكية السامية المتجسدة في الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة، والتي تشكل عاملا محركا للاقتصاد الوطني.

كما أننا نعلن موافقنا الثابتة من قضية الوحدة الترابية للمغرب، معترزين بالترحاب الدولي الذي لقيه المشروع المغربي للحكم الذاتي، والذي أخرج أعداء وخصوم المغرب، إذ لجؤوا إلى المناورات

التدليسية، بتسخير بعض المغرر بهم ضد وحدة الصف المغربي، تلکم المحاولات البائسة التي يخوضها أفراد تنكروا للهوية المغربية، وانساقوا وراء إدعاءات مغرضة، ولا أساس لها من الصحة.

السادة المستشارين،

إن فريق الاتحاد الدستوري انخرط في اختيار المعارضة بكل وعي ومسؤولية، وعبر منذ 1998 على أنه قادر على صياغة مفهوم جديد للمعارضة، بعيد عن الشعارات الجوفاء، في منأى عن المزيادات والديماغوجيات والإيديولوجيات التي لا تخدم مصلحة المجتمع، بل لقد أسسنا لمعارضة بناءة، هادئة، عاقلة، ورسينة، تنبه الحكومة وتوجه الانتقادات في إطار روح وطنية متفائلة للمستقبل، معارضة تعتبر أن نجاح الحكومة في مهامها جزء من نجاح الدولة، وبالتالي نجاح المشروع المجتمعي الذي يقوده جلالة الملك.

وانطلاقاً من هذه الاختيارات السياسية الواضحة، نبدأ مناقشتنا

لهذا المشروع الذي قدمته الحكومة، مذكرين أنه يأتي في سياق

اجتماعي مطبوع بالتوتر، إضرابات بمختلف القطاعات العمومية:

العدل، الجماعات المحلية، وزارة المالية، الفلاحة، الإسكان، التعليم،

احتجاجات المعطلين حاملي الشواهد، احتجاجات بعض الهيئات

المهنية كاتحاد المقاولات الصغرى والمتوسطة، الفدرالية المغربية لأرباب

محطات البنزين، المنعشين العقاريين المتوسطين والصغار، وهي كلها

حركات احتجاجية لا يمكن إفراغها من مضمونها وإشاراتها

الاجتماعية والسياسية على الخصوص.

كما جاء هذا المشروع في مناخ اقتصادي تغلب عليه آثار الأزمة

العالمية، ويأتي هذا المشروع أيضا بصفته المشروع الثالث الذي تقدمت

به الحكومة الحالية، وهو المدى الزمني المتوسط الذي يسمح لنا بتقييم

تجربة هذه الحكومة في تدبير الشأن العام الوطني.

لأجل ذلك، فإن قراءتنا لمشروع القانون المالي ستركز على

التساؤلات والإشكاليات التالية:

- هل استحباب القانون المالي، وبلغة أخرى، هل انخرط بالفعل في

البرنامج الحكومي الذي عرضه علينا السيد الوزير الأول منذ ثلاث

سنوات؟

- ما هي الآليات والإجراءات التي وضعها المشروع لامتصاص

آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني؟

- كيف عاجل مشروع القانون المالي الاختلالات الكبرى التي

يعانيها الاقتصاد الوطني؟

- هل يستجيب مضمون المشروع للحاجيات الوطنية

والإختلالات الاجتماعية والمحالية التي تعرفها بلادنا؟

ثم هل استجابت مضامين المشروع لانتظارات الفاعلين

الاقتصاديين؟

وأخيراً، أي إجراءات جبائية جاء بها المشروع لدعم المقاول

الوطنية، وتأهيلها لمواجهة الأزمة العالمية؟

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد عرفت بلادنا تطورات عميقة، وإصلاحات كبرى في مجال

الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون، ولعل من بين الشروط الأساسية

لتعميق هذه الإصلاحات وتجديدها في الممارسة السياسية الوطنية هي

الشفافية المالية، ودمقرطة التدبير المالي والاقتصادي للشأن العام، وهذا

مطلب برلماني وسياسي قديم.

لذلك فإن الحكومة مطالبة بفتح ورش كبير واستعجالي، يتعلق

بالمراجعة الشاملة للقانون التنظيمي للمالية، ولتحقيق ذلك لابد من

إثارة نقاش وطني يشارك فيه الجميع حول كيفية تدبير مناقشة مشروع

قانون المالية، باعتباره أهم قانون يناقشه البرلمان.

إذ لا يعقل أن تستمر هذه الكيفية الحالية التي لا تعطي للبرلمان

الوقت الكافي، كما أن الصيغة الحالية التي تقدم بها القانون المالي تبقى

بعيدة عن الشفافية، إذ أنها تخلط بين مجال القانون المالي حسب ما هو

منصوص عليه في القانون التنظيمي للمالية، ومجال قوانين أخرى تتعلق

بمداونة الضرائب أو الجمارك، ولذلك فإن ورش مراجعة القانون

التنظيمي يجب أن ينطلق من نقاش عميق حول إمكانية الفصل بين

الإجراءات التي يمكن أن تتقدم بها الحكومة خلال السنة، حيث يتم

تدارسها بعمق وتأن، ثم الموازنة المالية التي يمكن تدارسها خلال دورة

أكتوبر.

ولنا اليقين أن وزارة المالية تتقاسم معنا نفس التفكير، ولنا اليقين

أيضا أنها ستقف قريبا على ما نقوله اليوم، كما أن التوازن بين

السلطتين التنفيذية والتشريعية يقتضي وضع حد للاحتكار الحكومي

للمبادرة التشريعية في مجال قوانين المالية، فالحكومة لا تشرك البرلمان في

إعداد المشروع، ولا يتوفر البرلمان على حق التعديل مادامت الحكومة تمتلك الفصل 51، الذي يمكنها من الإطاحة بأي تعديل سواء من الأغلبية أو المعارضة.

ولعل نتائج التصويت داخل اللجنة المختصة، تؤشر على هذا الوضع اللامتكافئ، فقد بلغ مجموع التعديلات المقدمة من طرف فرق مجلس المستشارين ما يفوق الثمانين تعديلا، تقدمت الأغلبية بـ 34 منها، والمعارضة بـ 35 .

ونستخلص من هذه الأرقام مفارقات عجيبة، أولها هو أن الأغلبية تقدمت بـ 34 تعديل على مجموع 44 مادة في القانون المالي، وهذا يعني أن الأغلبية لم تشارك مع الحكومة في إعداد المشروع، وأنها غير راضية على مقتضياته.

وأمام هذا الكم الهائل من التعديلات، لم تقبل الحكومة إلا بعض تعديلات الأغلبية، واستعملت الفصل 51 في خمس حالات، وهذا الأمر الذي يجعل مناقشة مشروع القانون المالي داخل البرلمان تغيب عنها النجاعة ما دامت فرصة التعديل ضئيلة ومحدودة، ومحاصرة بالفصل 51 .

والخلاصة هي أن مراجعة القانون التنظيمي أصبحت ضرورية، وهي التزام حكومي عبر عنه السيد الوزير الأول في تصريحه أمام البرلمان يوم الخميس 25 أكتوبر 2007، كما أن السيد وزير المالية صرح داخل هذه القبة، ولدى وسائل الإعلام، أن هذه السنة ستكون سنة مراجعة القانون التنظيمي للمالية، وعلى الحكومة أن تلتزم بالوعد، وسنذكرها باستمرار حتى تفي بهذا الوعد.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد كانت المفاجأة كبيرة لدى الفاعلين الاقتصاديين، ولدى المتبعين للشأن الاقتصادي، حين صرحت الحكومة، من خلال بعض المسؤولين، بأن المغرب سيظل بمنأى عن تأثيرات الأزمة العالمية، فهل كانت الحكومة تعي جيدا أن تصريحها يعني أن المغرب خلال العشرية الأخيرة لم يستطع أن يجعل من السوق المالية الوطنية سوقا منفتحة

على فرص التمويل الخارجي، وفرص الربح التي تفتتحها حركية الرأسمال العالمي؟

هذا ما يجعلنا نطرح إشكالية جديدة، وهي مدى تأهيل السوق المالية الوطنية لتكون جاذبية للأموال الخارجية، وجاذبة أيضا لمستثمري الرأسمال الفردي والمؤسسي على وجه الخصوص.

فالاقتصاد المغربي لا يشكل تلك الجاذبية التي تحدث دينامية لاستقطاب الرأسمال، ويعني ذلك أيضا أن القطاع البنكي المغربي ظل منغلقا داخل سياق الانفتاح، وهي مفارقة تتساءل من المسؤول عنها؟ هل الأبنك التي تعودت على الممارسات الريعية، ولا تؤمن باقتسام المخاطرة مع أحد، أم أن الحكومة وسلطات الوصاية على القطاع المالي عاجزة عن أداء دورها في المراقبة؟

وعليه، فإن الاقتصاد الوطني ليس بعيدا عن تأثيرات الأزمة العالمية، ولكن نسبة انفتاح سوقنا المالي على الخارج ضعيفة جدا، مما أجل تأثير الأزمة على السوق المالي، ولكن التأثير على الاقتصاد الحقيقي قادم لا محالة، ولقد بدت معالمه في الأفق، ذلك أن عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات والمنتجات المغربية، سيؤثر حتما على قطاعات اقتصادية هامة جدا، وبالتالي فإن الأزمة حاضرة، والحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات الاستعجالية لجعل كل مقاول مواطن مؤهلة لأجل الاستفادة من الانفتاح، ومستجيبة لاحتياجات المواطن والاقتصاد على حد سواء، من حيث تمويل الاستثمار والاستهلاك.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

غالبا ما ننساق وراء تحليل ميكانيكي لرقم أو مؤشر لدرجة أننا نترك نقاشات العمق، التي لها بالمقابل وقع هام على مستويات هامة، وأخص بالذكر المستوى السوسيواقتصادي، ففي كل مرة ننساق مثلا وراء تحليل نسبة النمو المفترض تحقيقها، 3,5 مثلا هذه السنة، وهكذا تسعى الحكومة في كل مرة إلى إعطاء هذا المؤشر بعدا خاصا من خلال تقديمه مجردا من أية تحاليل مصاحبة.

ومن منطلق تصويره على أنه سيكون نتاج مجهودات حكومية إضافية، في ظرفيات وإكراهات دائمة، ولكن أليس من الأجدى أن نطرح تساؤلات الأساسية التالية:

هل نسبة النمو محققة بشكل ذاتي أم أن هناك تدخلا استثنائيا؟ ثم كيف يتم تحقيق هذه النسبة، هل من خلال قطاعات منتجة للشغل



وثابتة من حيث القيمة المضافة المطلقة في الاقتصاد، أم أن الأمر يتعلق بمساهمة قطاعات وقبها الاجتماعي محدود، وتدبها شديد الوثيرة، لدرجة أن الاعتماد عليها حتى في الأمد المتوسط تصاحبه نسبة مخاطرة مرتفعة؟

السيد الوزير،

إننا يمكن أن نحقق نسبة نمو ظرفية باللجوء إلى الاقتراض الموجه مثلا إلى دعم الاستهلاك، ولكن هل عواقب هذه السياسة على المدين المتوسط والبعيد مضمونة؟

نحن نريد أن نطمئن، السيد الوزير، من حيث توجيه المديونية من طرف الحكومة، هل هو توجيه إيجابي هيكليا، من خلال تعزيز المشاريع الاستثمارية؟ ونريد كذلك أن نطمئن أن إسقاطات الاقتراض اليوم في المغرب على نسبة النمو تبقى إسقاطات محدودة، نظرا لصلابة الشروط الذاتية التي يتيحها الاقتصاد الوطني.

فالأمر أعمق من أن نكون مع أو ضد رقم أو مؤشر، بقدر ما نرى أن الأمر قضية اختيارات حكومية لسياسات عمومية، غالبا ما يظهر أثرها على المدى المتوسط، وخصوصا البعيد.

فنحن نرى اليوم، لكي نختم هذه النقطة، أنه هناك التقائية تبدو غير بريئة ما بين اللجوء إلى الدين واعتماد العجز الموزاني في ما يشبه الارتكاز على آليات استثنائية لتحقيق نسبة نمو، قد لا تكون كذلك واقعية.

نريد توضيحات أكثر من الحكومة بهذا الصدد، لأننا نعتبر بأن هذا اختيار إستراتيجي، له انعكاسات على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا نرجو من الحكومة أن تقدم وبكل شفافية تصورهما لانعكاسات هذا الاختيار الذي سيرهن الأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أما فيما يتعلق بالتوقعات الحكومية المتفائلة جدا بخصوص الطلب الخارجي للمغرب في علاقته مع الانتعاش النسبي، المتوقع أن يشهده الاقتصاد العالمي خلال السنة القادمة، فتجدر الإشارة أن عجز الميزان التجاري، الذي كما يعرف الكل، هو عجز هيكلي، بدأ يشهد خلال السنوات العشر الأخيرة تفاقما ملحوظا، فيما يمكن تفسيره بتداعيات انفتاح الاقتصاد المغربي.

وتفانم العجز في المراحل الأولى من دخول اتفاقيات جهوية أو دولية للتبادل الحر حيز التنفيذ، قد يكون ميرا بالنظر إلى مستوى تنافسية المقاولات والاقتصاد المغربي، والذي يمكن القول أنه ضعيف. ولكن اليوم في 2009، ونحن بصدد تسجيل أرقام قياسية في جميع أنواع العجوزات، ومنها الجاري على وجه الخصوص، أي بعد مضي 22 سنة على انضمامنا إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة، وبعدها تأسست المنظمة العالمية للتجارة بمراكش، وكنا عضوا مؤسسا فيها منذ 15 سنة، وبعدها كذلك كنا من أول من ربطتهم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 13 سنة، واتفاقيات ثنائية و جهوية أخرى مند سنوات.

قلت فبعدها أصبحت تفصلنا مسافة زمنية هامة على البدايات الأولى لانفتاحنا على الخارج، ولا تزال الوثيرة التي يتفانم من خلالها العجز التجاري للمغرب متسارعة، أصبح حقيقة يتنابنا إحساس على أن هناك إشكالا كبيرا يواجه المغرب، ألا وهو إشكال تدبير الانفتاح الاقتصادي، واش حنا قادرين على تدبير الانفتاح ولا ما قادرينش؟ هذا هو التساؤل الكبير.

هذا الإشكال، بالطبع نقاشه يحيل على نقاش قديم جديد هو نقاش تأهيل المقولة، وتأهيل الاقتصاد المغربي، وهو النقاش الذي يشهد ويسجل بقوة الإخفاقات والإحباطات الناجمة عن سوء تدبير الحكومات المتعاقبة، منذ ما يعرف بالتناوب التوافقي لهذا الملف الوطني الهام، فكم من الاستراتيجيات نسجت، وكم من مخططات خططت، منها ما هو استعجالي ومنها ما هو غير استعجالي، وكم من مؤسسات أسست، وكم من أموال استنزفت، وواقع المقولة المغربية لم يزد إلا سوء، فمن المسؤول واقعيًا؟ ومن له الشجاعة ليقدم لنا تفسيرًا عن هذا الفشل؟ فعلى الحكومة أن تتحمل المسؤولية الكاملة.

السيد الرئيس،

تحدثنا سابقا عن مدلول الأرقام والنسب إذا ما كان منطلقها بعيدا من النزاهة العملية والمسؤولية، إذ أريد لها أن ترتدي لباس السياسية، وأظن أن خير رقم معبر عن السياسة والشعبوية هو ذلك الرقم الذي تقدم من خلاله الحكومة الاستثمار العمومي خلال السنة المالية، حيث هلت كثيرا إلى مبلغ يناهز 162 مليار درهم، 54 مليار فقط في الميزانية العامة والباقي للمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، فهذا الرقم يطرح أكثر من تساؤل:

1- هو يتضمن اعتمادات مرحلة من السنة السابقة تبلغ 13 مليار، وهو كذلك يتضمن اعتمادات يتم الالتزام بها مسبقا، والكمل في سلة واحدة، مع أن ما هو ملك للماضي محسوب على الماضي، وما هو ملك للمستقبل هو ملك للمستقبل، ونحن نريد أن نطلع على حجم ما يتم خلقه هذه السنة لينفذ في هذه السنة؛

2- الاعتمادات المقدمة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ومختلف الصناديق، هي نفسها تلك التي تشكل ذخيرة لاستثماراتها، وعليه فإن التدفق واحد والاستثمارات متكررة؛

3- أن حجم الاستثمارات هذا فيه جزء سيتم ترحيله إلى السنة المقبلة، بدليل أننا نعرف اليوم بأنه في 31 دجنبر المقبل سيتم ترحيل اعتمادات تصل إلى 12.8 مليار درهم، نظرا لعدم صدور الأمر بأدائها، ولماذا لا يصدر هذا الأمر؟ هل ربما لأن لدينا فائضا لا شيء يستعجلنا معه؟ وربما أن المغاربة استوفوا كل حاجياتهم من منشآت ومرافق، ما هذا المنطق، السيد الوزير، إذا كنا فعلا نعمل في عصر السرعة والعقلنة والشفافية؟ فليس هناك ما يبرر الترحيل الهيكلي لاعتمادات مخصصة للاستثمار العمومي من سنة إلى أخرى، وإن كان القانون التنظيمي للمالية يفتح المجال أمام هذه الليونة، فلأنه يطرحها من باب الاستثناء لا الأصل.

فعمليا، السيد الوزير، السيد الرئيس، حجم الاستثمارات العمومية أقل بكثير مما يتم الإعلان عنه، ولا يهم أن نتحليل عليه أو ننفخ فيه، فالواقع أقوى أن يصمد أمامه السراب، والواقع أننا اليوم في المغرب نسجل خصاصا فظيعا في الاستثمارات العمومية، يترجمه الخصاص في البنيات التحتية، وفي المرافق العمومية وغيرها.

إن الخلاصة التي نستخلصها من هذا التحليل، هي أن الأرقام التي تراهن عليها الحكومة لا تقوم على قاعدة قوية، وبالتالي فإن الفرضيات هشة، ولا يمكن اعتمادها كمؤشرات للتكهن واستباق النتائج، فكل الأرقام مرشحة للتغيير، خصوصا أمام التراجع الكبير الذي تعرفه المداخيل الجبائية بنسبة 10% حتى الآن، ولا ننتظر هذه السنة توسعا فلاحيا قياسيا بالشكل الذي حصل سنة 2009.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن السياسات القطاعية للحكومة لازالت لا تعبر على الانسجام الحكومي، ولازالت بعيدة أيضا عن المقاربة المندجة، إذ لازالت هناك آفاق مختلفة، السياحة انتقلت من 2010 إلى رؤية 2020، التربية الوطنية من عشرية 2000-2010 إلى 2012، الصناعة التقليدية إلى 2015، الفلاحة مخطط المغرب الأخضر تعددت فيه الآفاق، الداخلية والتقسيم الترابي مخطط خماسي 2008-2012.

تعددت الآفاق وتعددت معها الإخفاقات، ولم نعد ندري أي شيء، تارة تظهر مخططات وتختفي دون تقويم ودون مراجعة، تحدثت الحكومة عن برنامج تأهيل المقاولات، ثم بعد ذلك برنامج انبثاق، والآن هناك حديث عن برنامج جديد، الصحة مخطط ثلاثي جديد، التربية مخطط استعجالي جديد، التشغيل إدماج ومقاولي وتأهيل، الإسكان كان الحديث عن 2007 و 2010، الآن أصبحنا أمام برامج بدون آفاق، فمتى سننتقل من ثقافة الهروب إلى الأمام بتغطية الفشل باختلاق مخططات جديدة إلى ثقافة المحاسبة، وتقويم الإنتاجية، وتحديد مدى قدرتنا على بلوغ الأهداف المسطرة لكل برنامج؟

السيد الرئيس،

الترمت الحكومة في البرنامج الحكومي بتسريع وثيرة النمو بالقطاع البحري، والواقع هو أن هذا القطاع عرف تراجعا كبيرا، فشلت أمامه جميع المخططات الحكومية.

ألترمت الحكومة أيضا بالرفع من الطاقة الإيوائية للسياحة لاستقبال 10 مليون سائح، وخلق 80 ألف منصب شغل مباشر، ورفع المداخيل السياحية من 60 مليار إلى 90، فهل وصلنا بالفعل إلى تحقيق هذه الالتزامات الحكومية؟

ورد في التصريح الحكومي أن الحكومة ستسهر على تعميم التغطية الصحية على 500 ألف متقاعد، وأسرهم وذوي الحقوق، وتعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة، ونظام عناية لفائدة الطلبة، يبدو على مستوى الواقع أن هذا الأمر لازال بعيد المنال.

هناك التزامات أخرى كإدماج 200 ألف من حامل الشواهد، وتشغيل 250 ألف سنويا، وتخفيض البطالة إلى 7%، لاشيء من هذا تحقق.

وأخيرا التزمت الحكومة بالعمل على تقوية دور حضور المغرب

على الساحة الرياضية، والآن وخلال ثلاث سنوات تعيش الرياضة

المغربية أسوء أيامها في تاريخ المغرب، الأمر الذي ذهب ببعض مكونات الأغلبية إلى التفكير في طلب لجنة لتقصي الحقائق.

ثم التزمت الحكومة بانجاز 10 سدود، وانطلاق الأوراش الكبرى لتقليل المياه بين الجهات، كل هذه الالتزامات، نسائل الحكومة أين وصلت بعد مرور ثلاث سنوات من عجز هذه الحكومة؟

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إن السياسة الحكومية مطبوعة بالاضطراب وانعدام وضوح الرؤية، وغياب الحكامة الجيدة، لم نذكر يوماً أن الحكومة سعت من خلال السيد الوزير الأول إلى استشارة المعارضة في أي أمر من الأمور العمومية، فهي لا تسعى إلى تحقيق الانسجام والتوافق، كما أنها لا تقوم النتائج، ويغيب عنها منطق المحاسبة، فالحكومة لا تدخر جهداً لتتلصص من المراقبة البرلمانية: غياب الوزراء عن جلسات الأسئلة، عدم الاستجابة لطلبات عقد اللجان الدائمة، الغياب المطلق للسيد الوزير الأول عن المؤسسة التشريعية.

كما أن حكومة تتقدم أغليبتها بمقترحات تعديلات، بلغت 34 تعديل على مشروع القانون المالي، يعني أنها لا تتشاور حتى مع أغليبتها، كما أن حكومة تضطر إلى إدخال تعديلات في آخر لحظة لإنقاذ مشروع السكن الاجتماعي من الفشل، تعتبر حكومة مضطربة، وتغيب عنها النظرة والرؤية المستقبلية.

ونحن في المعارضة، نشعر بالخوف أكثر من الحكومة، لأنه لا شيء يبعث على الاطمئنان والاستقرار، فقد نستيقظ صباحاً على سقوط حكومة وصعود أخرى، وهذا ما يجعل الحكومة ضعيفة بالفعل، فهي غير قادرة على ضبط أغليبتها، وغير قادرة على مسك خيوط الحوار الاجتماعي لتجاوز كل الاحتقانات الاجتماعية، ووثيرة الاحتجاجات مرشحة للارتفاع رغم أن هناك عدة إضرابات بوزارة المالية، والصحة والتربية الوطنية، وغيرها من القطاعات العمومية، فإذا كانت الزيادات في الأجور والتخفيضات من الضريبة على الدخل التي هللت لها كثيراً، تدعم القدرة الشرائية للمواطن، فلماذا كل هذه الإضرابات؟ ولماذا الاستمرار في الاحتجاجات؟

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تنتبع الخطاب الحكومي يوماً، تسعى الحكومة إلى تخفيض نسبة وفيات الأمهات الحوامل، ولا تنخفض، تسعى الحكومة إلى مكافحة الرشوة، ولا تتراجع، تسعى الحكومة إلى محاربة الفقر والهشاشة، والمعدلات لازالت مرتفعة، تسعى الحكومة كذلك إلى الحد من الهدر المدرسي وتدارك عجز التمدريس في العالم القروي، والهدر في ارتفاع مستمر، تسعى الحكومة كذلك إلى التقليل من البطالة ولا تتقلص، تسعى الحكومة إلى تطوير موارد الميزانية العامة دون الاقتراض والخصوصية، ونسجل تراجعاً في الموارد الجبائية، فكل ما تفعله الحكومة نتائجه عكسية على أرض الواقع، فالمخططات كثيرة لكن تنقص الحكومة القدرة على تنزيل هذه المخططات إلى الأرض والتحكم في وقعها الاقتصادي والاجتماعي.

وختاماً، فإن مشروع قانون المالية لا يلتزم بالتصريح الحكومي، ولا يتجاوب مع مناخ الأزمة العالمية، كما أنه لا يستجيب لانتظارات الفاعلين الاقتصاديين، ولا يأتي بإصلاح جبائي عميق، وقادر على تحريك الاقتصاد، وناجع يمكن للقطاع الهامشي من الانخراط في الدورة الاقتصادية، وهو لا يستجيب أيضاً لانتظارات الفقراء والمعوزين.

لا يمكننا في الاتحاد الدستوري، وبعد سنوات من الرفض، إلا أن نصمت هذه السنة، ولن نصوت بالإيجاب على القانون المالي عسى أن يكون لهذا الصمت وقع على الأذن الصماء للحكومة.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة الآن للسيد المحترم رئيس فريق التحالف الاشتراكي في 25 دقيقة.

**المستشار السيد عبد الرحيم الزمزمي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف بأن أعرض أمامكم رأي وملاحظات فريق التحالف الاشتراكي في مشروع قانون المالية لسنة 2010، ومشروع قانون المالية يعتبر -للتذكير- أهم مشروع قانون ناقش خلال كل سنة على الإطلاق، اعتباراً لتأثيره الحاسم على الحياة العامة وحياة الشعب من جهة، واعتباراً لخصوصيته ومناقشته التي تندرج ضمن العملية

التشريعية المصرفية، وفي نفس الوقت لها طابع رقابي لما تتيحها من إمكانيات التقييم الإجمالي لسياسة الحكومة، وإبراز نقط القوة ومكامن الضعف، كما أنه لحظة مهمة بالنسبة للحكومة تتلقى اقتراحات وأفكار قد تمكنها من إغناء برامجها وتطوير أدائها بما يتجاوب مع طموحات شعبنا التي نعبر عنها داخل هذا المجلس.

ومن هذا المنظور، نتعامل في فريق التحالف الاشتراكي مع مشروع قانون المالية في هذه المناقشة، التي نعتبرها لحظة نعبر فيها عن أفكارنا كتوجه سياسي، لكن في نفس الوقت كمكون للأغلبية، نمارس دعمنا للحكومة عن طريق التصويت الإيجابي، لكن مع نقد بناء، ومساندة نقط القوة واقتراح أفكار وبرامج لتجاوز نقط الضعف. السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية، والتعبير عن رأينا في محتوياته، والتدابير الجبائية والاقتصادية والاجتماعية التي يحملها، من الضروري وضع هذا المشروع في سياق العام، فالظرفية الوطنية تتميز بتطورات هامة ملف قضيتنا الوطنية الأولى، وتتجلى هذه التطورات من جهة بالمقاربة الجديدة لتدبير هذا الملف، والتي أعلن عنها جلالة الملك في خطاب عيد المسيرة الأخير، ومن جهة أخرى ببروز مناورات ودسائس جديدة للخصوم لمحاولة الحد من توسع دائرة التأييد الدولي لمقترح الحكم الذاتي وعرقلة مسلسل تطبيقه، وتوجيه الأنظار إلى قضايا جزئية محتلفة، الغرض منها التشويش على عدالة قضيتنا وخلق البلبلة لدى الرأي العام الدولي.

ولا يسعنا إلا التعبير عن دعمنا القوي لمضامين الخطاب الملكي بمناسبة عيد المسيرة الخضراء، مؤكداً على صواب التعامل الحازم مع عملاء القوى الأجنبية والمساواة بين المواطنين المغاربة أمام القانون. إننا بحاجة إلى مقاربة جديدة للأمن بغاية تدعيم الاستقرار الأمني بمختلف مكوناته لحماية وحدتنا الترابية والرفض القاطع لنقل الصراع مع الجزائر ومرزقتها لداخل التراب الوطني، مع التأكيد على أهمية المقاربة التنموية للأقاليم الجنوبية، مما يتطلب ذلك من مراجعة لأشكال وأدوات هذه المقاربة من جهة، والتأكيد من جهة أخرى على الأهمية القصوى لتقوية الجبهة الداخلية في كل مستوياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن الاختلالات التي يعرفها المشهد السياسي، وما عرفته الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة من سلوكات

سلبية يضر بالجبهة الداخلية المحتاجة لتماسك أكبر اليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى مناخ سياسي سليم، وليس إلى تفكيك المشهد السياسي في أفق مجهول، إننا بحاجة إلى الخروج بسلام من مخلفات الاستحقاقات التي عرفتها البلاد ما بين 2007 و 2009 بمشاركة كل القوى الحية وكل فرقاء العملية السياسية في إطار توافق تاريخي متجدد ومتطور.

لابد أن يستحضر الجميع، وبكل مسؤولية وطنية، ما تواجهه بلادنا من مناورات، ومن تهديد بزعة استقرارها من أطراف عديدة مع الأسف، وليس فقط من طرف أعداء وحدتنا الترابية، تقوية الجبهة الداخلية يعني كذلك حماية الاقتصاد الوطني وتطوير أدائه، وحماية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، والعمل بكل الوسائل الممكنة على ضمان التماسك الاجتماعي كعنصر حاسم في تماسك الجبهة الداخلية، فهل يرقى مشروع القانون المالية المعروض علينا إلى مستوى هذه التحديات المطروحة على بلادنا؟

لابد من الإشارة إلى أن السياق العام لهذا المشروع يتميز باستمرار الأزمة بكل تداعياتها، رغم بوادر التحسن التي تلوح في الأفق حسب مختلف التوقعات، ويبقى الحذر واليقظة هما اللغة السائدة، سواء لدى الأوساط المالية الدولية أو لدى المسؤولين الحكوميين في البلدان الصناعية الكبرى.

إن تداعيات الأزمة العالمية على الاقتصاد المغربي كانت قوية، ولولا الموسم الفلاحي الاستثنائي الذي عرفه المغرب بنتائجه القياسية لكانت الوضعية أصعب بالنسبة لاقتصادنا الوطني، وهو ما يوحي بأن الأزمة بالنسبة للمغرب مازالت أمامه وليس خلفه، فإذا كان القطاع المالي والبنكي لم يتأثر كثيراً من الأزمة العالمية نظراً لضعف اندماجه في النظام المالي الدولي، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لباقي القطاعات والنشاطات الإنتاجية والخدماتية، فالقطاع الصناعي عرف تراجعاً، خصوصاً في بعض الأنشطة الأكثر حساسية، والتي يشتد فيها التنافس الدولي كالنسيج والإلكترونيك.

كما تراجعت الاستثمارات الخارجية المباشرة بشكل كبير، نتيجة ضعف إقبال المستثمرين الأجانب، والرجوع تحت تأثير الأزمة إلى النزعات الحمائية الجديدة والأفضلية الوطنية على حساب إعادة انتشار الرأسمال، حيث لجأت الحكومات في البلدان الصناعية إلى حث

المستثمرين على الاستثمار في بلدانهم لخلق فرص الشغل ومحاربة البطالة.

وفي نفس الاتجاه، تراجعت تحويلات المواطنين المقيمين بالخارج، بعدما سجلت أرقاما قياسية سنة 2008، شأنها في ذلك شأن العائدات السياحية، وذلك بالرغم من الزيادة في عدد السياح، حيث أصبحنا نشهد اليوم صنفا جديدا من السياح لم نكن نتعود عليه في الماضي، وهذا الصنف يمكن أن نسميه مجازا بسياح الأزمة لكونهم يبحثون عن سياحة رخيصة وبأقل تكلفة، هذا التراجع في التدفقات المالية نتج عنه لأول مرة عجز في ميزان الأداءات، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على التوازن المالي، ومن تم أضحي العجز الهيكلي في الميزان التجاري موضوع قلق، فقد تعودنا في الماضي أن نسمع من المسؤولين أن عجز الميزان التجاري لا يخيف مادام المغرب يسجل فائضا في ميزان الأداءات، وهذا رأي له مبرر، إلا أن الأمور تختلف اليوم في الوضعية الراهنة، وحتى الأوضاع المالية للبلاد لم تسلم من تداعيات الأزمة، نظرا للترابط بين الاقتصاد الحقيقي، أساس المساهمات الجبائية، ومالية الدولة، فبعد سلسلة من الزيادات المتتالية في مداخيل الدولة، هاهي الموارد الجبائية العادية تراوح مكانها، إن لم نسجل انخفاضا كما هو الشأن بالنسبة للضريبة على الشركات.

تلكم بعض المؤشرات الدالة على الأزمة التي ألفت بظلالها على الاقتصاد المغربي، والتي تنعكس سلبا على الحياة اليومية للمواطنين من خلال التضخم، خصوصا ما يهيم المواد الاستهلاكية الأساسية، وهو استمرار البطالة في غياب أي تعويض عن فقدان الشغل.

أجل ينبغي أن نسجل هنا كل ما قامت به الحكومة من إجراءات واتخذتها من تدابير، سواء تلك المنصوص عليها في قانون مالية 2009، أو تلك التي اتخذتها في إطار لجنة اليقظة الإستراتيجية لمواجهة الأزمة بعدما تأكد لها أن تداعيات الأزمة كانت أقوى مما كانت تتوقعه، وهو ما نبهنا إليه في حينه على غرار العديد من الفاعلين الآخرين، فلو أخذت الحكومة بتلك الآراء وأعدت بالفعل قانون المالية لمواجهة الأزمة لكانت النتائج ربما أحسن مما هي عليه، أو على الأرجح أقل سوء مما هي عليه اليوم، فهل الحكومة استوعبت جيدا الدرس حتى لا تتكرر أخطاء الماضي؟ وهل نحن بالفعل أمام مشروع قانون مالية قادر على احتواء الأزمة، ووضع البلاد على سكة التقدم،

وإعادة الثقة للمواطن، مستهلكا كان أو مستثمرا؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2010، الذي نحن بصدد مناقشته مر من مخاض صعب، نظرا للإكراهات التي تحكمت في إعدادة، وتتردد الحكومة أمام خيارات عديدة، خيار الرفع من الطلب الداخلي، وخيار الحفاظ على التوازنات، وخيار حماية بعض المصالح وعدم المساس بها، هذا التردد نجده واضحا في مشروع قانون المالية، حيث نجد تديرا يتحكم فيه الخيار الأول، بينما نجد تديرا وإجراء آخر يتحكم فيه الخيار الثاني أو الثالث، وهو ما يجعلنا نضع نقطة استفهام حول الأهداف المعلنة والركائز الأساسية التي يستند إليها مشروع قانون المالية، وهي ثلاث ركائز كما هي موجودة في المذكرة التقديمية، وكما ذكر بها السيد وزير المالية أمام مجلسنا.

1- الاستمرار في دعم دينامية النمو في اتجاه خلق مزيد من

مناصب الشغل وتحسين دخل المواطنين؛

2- الرفع من وثيرة الإصلاحات، وتسريع إنجاز السياسة القطاعية

لتعزيز تنافسية وجاذبية اقتصادنا وفق منظور مجالي أكثر توازنا؛

3- تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي.

الركيزة الأولى تم الدفع بالنمو، ومن المعلوم أن النمو في المغرب

يتحدد من خلال الطلب الداخلي والقدرة الشرائية للمواطنين،

بالإضافة إلى الاستثمار العمومي، إننا إذ نسجل كل التدابير الإيجابية

التي جاء بها مشروع قانون المالية من أجل تدعيم القدرة الشرائية

للمواطنين، ولاسيما منها المتعلقة بمواصلة إصلاح الضريبة على

الدخل، ومواصلة دعم المواد الأساسية عبر نظام المقاصة، فإننا نتحفظ

على بعض التدابير الأخرى المتعلقة بالرفع في تسعيرة الضريبة على

القيمة المضافة، والرسوم الداخلية على الاستهلاك، والتي ستضرب في

العمق القدرة الشرائية للمواطن، ويبدو وكأن الحكومة تسحب باليد

اليمنى ما تمده باليد اليسرى.

وبخصوص الجهود الاستثمارية العمومية، فهو مجهود محمود

وملحوظ، إذ تقدر الاستثمارات العمومية الإجمالية بحوالي 163 مليار

درهم، منها 53,8 مليار درهم بميزانية الدولة أي بزيادة 20%

مقارنة مع 2009.

وهذه الاستثمارات العمومية تم العديد من المشاريع في مختلف

القطاعات كالطرق، والطريق السيار، والسدود، والماء، والموانئ،

والطاقة، والسكك الحديدية، والتكوين وغيرها، ولا بد لنا من إبداء الملاحظات التالية:

- إن المبالغ المعلنة، هي مبالغ في جزء منها وهمية أكثر مما هي واقعية، فالمبلغ المسجل في ميزانية الدولة يهيم جزء منه التحملات المشتركة، كمنح التجهيز والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص، وهذا الجزء يمثل في مشروع قانون المالية ما لا يقل عن 14 مليار درهم يعني 26% من المجموع، كما أن جزءاً منه فقط يتم صرفه بالفعل، حتى تلغى كل الاعتمادات التي لا يتم في شأها التزام بالصرف؛

- برامج استثمار المؤسسات العمومية لا تنجز منها إلا نسبة محدودة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 70%، ويستشف من التقرير الخاص بقطاع المؤسسات والمنشآت العمومية أن الاستثمار الذي أنجزته هذه المؤسسات عرف نمواً سنوياً يقدر بـ 15,5% خلال الفترة الممتدة ما بين 99 و2008، استثمارات ساهم في تنشيطها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كرافعة للنمو، الذي استقبل منذ تأسيسه سنة 2000 نصف عائدات الخوصصة، وهو ما يمثل أكثر من 35 مليار درهم إلى نهاية سنة 2008.

ورغم أهمية هذه الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات العمومية فإن لدينا مؤاخذات كثيرة على هذه المؤسسات، تتجلى أهمها في طريقة تدبيرها وإعفائها من أية رقابة برلمانية وشعبية لدرجة أن بعض المسؤولين الأولين على هذه المؤسسات تتصرفون وكأنهم في ضيعة خاصة، لذا حان الوقت لإخضاع هذه المؤسسات للمراقبة البرلمانية، ومثول مسؤوليها أمام اللجان البرلمانية المتخصصة حتى يكون البرلمان على علم بما يدور في هذه المؤسسات، التي تدير قطاعات إستراتيجية وحيوية بالنسبة للاقتصاد المغربي، كما يتعين على القضاء الفصل في القضايا والملفات المعروضة عليه إثر تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية أو تقارير المفتشية العامة للمالية.

وبخصوص الاستثمارات التي تنجزها الجماعات المحلية، والتي تمول من حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لفائدة الجماعات، والمحددة منذ سنين في 6 مليار درهم، تجب الإشارة إلى غياب معطيات دقيقة حول مآل هذه المبالغ، وجدوى صرفها، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع، ولا نعرف ما إذا كانت هذه المبالغ تصرف بالفعل في ميدان الاستثمار أو تحول بطرق مقنعة

إلى مجال التسيير، لقد حان الوقت لتقييم شامل لهذه التجربة حتى نعرف مدى نجاعة هذه الاستثمارات.

الركيزة الثانية لهذا المشروع تتمثل في تسريع وثيرة الإصلاحات، وتفعيل السياسات القطاعية بغية تحديث البنيات الإنتاجية والاقتصادية للبلاد، وتنويع مصادر التنمية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية في اتجاه تقوية موقع المغرب في مرحلة ما بعد الأزمة حسب ما جاء في خطاب السيد وزير المالية.

نعلم أن المغرب تخلى نهائياً عن سياسة التخطيط منذ سنة 2004، وهي آخر سنة للمخطط الخماسي 2000-2004، والذي لم نسمع شيء عن تقييمه، ودرجة إنجاز أهدافه، ودفن المخطط في صمت لتحل محله برامج قطاعية، هذه البرامج يصعب تعدادها، مثل برامج المخطط الأزرق وابتثاق وغيرها، ولدينا بعض الملاحظات حول هذه البرامج. إن هذه البرامج، رغم أهميتها، ينقصها الخط الرباط، ألا وهو الإستراتيجية الوطنية للتنمية، علينا أن نعترف إن غياب مثل هذه الإستراتيجية يضعف من مردودية وجدوى هذه البرامج الطموحة في حد ذاتها.

إن بلورة إستراتيجية وطنية، تقتضي وجود مخطط تنموي بأهداف وأبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية واضحة على المدى المتوسط. إن المخطط الذي نشده ليس ذلك المخطط الإلزامي الذي كان معمولاً به في الماضي، بل مخطط يتوفر على كافة شروط المرونة، الغاية منه هو التوجيه وإنارة السبيل للحد من مخاطر الطريق، كما لا ينبغي اختزاله في البرمجة متعددة السنوات من خلال وضع إطار للنفقات على المدى المتوسط لـ 3 سنوات، والذي تم الشروع في تطبيقه تدريجياً ابتداء من قانون المالية 2007، فالبرمجة متعددة السنوات شيء، وهي تهم الجانب الميزانياتي فقط، والمخطط الاستراتيجي شيء آخر، ويهم الاقتصاد والمجتمع ككل، وهذا ما نحن في حاجة إليه.

كما لا ينبغي تعويم المخطط في علم المستقبلات، كما تقوم بذلك المندوبية السامية للتخطيط، التي أعدت دراسات من الأهمية بمكان، لكنها تهم المغرب 2030، ألا يجدر بنا معرفة المغرب 2012 و2015 قبل الحديث عن المغرب 2030؟

ومن جهة أخرى فجل هذه البرامج كانت من إعداد مكاتب دراسات أجنبية، وكأن المغرب لا توجد به جامعات، ومراكز أبحاث، واختصاصيون من ذوي الكفاءات يشهد بها عالمياً، وإذا كان المجال لا

كما أن القطاع الفلاحي لا يمكن أن ينمو بمعزل عن الباقي، لذلك كنا دائما من أنصار مقارنة التنمية القروية بمفهومها الواسع، والتي تشمل نشاطات متنوعة، فيها الفلاحي وغير الفلاحي. وأخيرا ما هو الهدف المرجو من المغرب الأخضر؟ الهدف ليس محدد بشكل واضح، يمكن أن يكون حاضرا في ذهن واضعي المخطط، ولكن لم يتم الإفصاح عنه بوضوح، فإذا كان الهدف هو خلق فلاحية رأسمالية تدر الربح للمستثمرين، وهو ما يمكن أن نفهمه من عبارة الفلاحية ذات القيمة المضافة المرتفعة، فإن مخطط المغرب الأخضر منسجم تماما مع هذه الرؤية، ويصعب علينا مشاطرة هذا الموقف.

وإذا كان الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق حق المواطن المغربي في تغذية سليمة، كما تنص على ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فإن المغرب الأخضر بعيد عن ذلك، ولا يستجيب لحاجيات المواطن الملحة، ونتمنى أن نكون خاطئين في هذا التقدير. إلا أن ضميرنا الوطني وغيرتنا على مصالح بلادنا وشعبنا، وتخوفنا مما يحمله المستقبل من مخاطر على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، يحتم علينا الجهر بتخوفاتنا وتحفظاتنا من هذا البرنامج الذي يبقى هاما رغم كل شيء.

الركيزة الثالثة والأخيرة، وهي تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي بهدف تأمين توزيع أفضل للثروات، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، هنا نكون في صلب المحتوى الاجتماعي لمشروع قانون المالية.

لا شك أن مشروع قانون المالية لسنة 2010 جاء ببعض التدابير الايجابية فيما يخص الجانب الاجتماعي، كالزيادة في ميزانية التربية الوطنية ووزارة الصحة، مع تدعيمهما بالموارد البشرية، ومواصلة الجهود المبذولة لمحاربة الفقر من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتجهيزات الأساسية بالعالم القروي، وبرامج قطاع التنمية الاجتماعية.

وخلافا للسنوات الماضية لم يبين مشروع قانون المالية، لا من خلال المذكرة التقديمية ولا من خلال عرض السيد وزير المالية، نسبة الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، وهو ما لا يسمح لنا بالمقارنة بين مشروع ميزانية 2010 والميزانيات السابقة.

يتسع هنا لتقدم ملاحظتنا الجوهرية حول مختلف هذه البرامج ودراسة مضامينها، فإننا سنقف على برنامج واحد هو المغرب الأخضر. فرغم أهميته، فإن ما يعاب على هذا البرنامج، كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج انثاق، الذي يهتم الصناعة، وهو كونه ينطلق من الصفر، ضاربا عرض الحائط كل الاستراتيجيات القائمة، والدراسات القيمة المنجزة، ودون القيام بعملية تقييم لهذه التجارب، كما لو أن المغرب يشرع لأول مرة في وضع إستراتيجية في القطاع الفلاحي، في حين أنه إذا كان هناك من قطاع يتوفر فيه المغرب على رصيد معرفي وتجربي يشهد به دوليا فهو قطاع الفلاحة بالذات.

إن مخطط المغرب الأخضر يقوم على محورين اثنين، المحور الأول يهتم الفلاحة ذات القيمة المضافة المرتفعة، ورصد له استثمار إجمالي يقدر بـ 121 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 - 2018 أي ما يعادل 12 مليار درهم سنويا، والمحور الثاني يهتم الفلاحة التضامنية، والتي ستستفيد من استثمار إجمالي يقدر بـ 19 مليار درهم خلال نفس الفترة، أي 19 مليار درهم سنويا.

وتم اعتماد سياسة الاتفاقيات، وعقد برامج مع مختلف المتدخلين في مختلف الأنشطة، والتي تم السكر والحواض، وتربية الدجاج والحبوب، والحليب، وأشجار الزيتون، واللحوم الحمراء، مع اعتماد برامج جهوية تم الجهات الستة عشر للبلاد.

تلکم باختصار شديد محتوى هذا البرنامج، بالطبع من السابق لأوانه أن نطلق حكما نهائيا على مدى نجاعته، ومع ذلك من حقنا أن نضع بعض التساؤلات ونسجل بعض التحفظات.

يبدو لنا أن البرنامج يكرس الأمر الواقع، ويعالج الفلاحة المغربية بنفس المقاربة التي كانت سائدة منذ الاستعمار، وتم تكريسها خلال فترة الاستقلال، وهكذا فالاستثمارات المخصصة للقطاع العصري تبلغ ما يزيد عن ستة أضعاف الاستثمارات المخصصة للقطاع التقليدي، والذي يسميه المخطط بالقطاع التضامني.

إن أصل الداء في الفلاحة المغربية، يكمن في هذه الثنائية بالذات، وما لم يتم معالجتها في إطار شمولي، بإدماج القطاعين في رؤية واحدة، سيبقى الوضع على حاله.

إن الإشكالية الحقيقية هي سياسية بالدرجة الأولى، هل نريد مغربا متضامنا أم لا؟ هل نريد مغربا تتساوى فيه الفرص، أم مغرب الامتيازات؟

ونقتصر هنا على مجال محاربة الفقر، فاعتماد كل المعطيات التي أوردتها المندوبية السامية للتخطيط، فإن معدل الفقر انخفض إلى 9% سنة 2007، مقابل 14 % سنة 2001، ويبدو أن مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كانت إيجابية إلى حد بعيد في هذا التحسن، وما ينبغي تسجيله إيجابا هو طبيعة القطاعات التي تستفيد من تمويلات المبادرة، وهي قطاعات ذات ارتباط وثيق بالحاجيات الحيوية للسكان، والقطاعات المدرة للدخل كالفلاحة والصيد والتربية والسكن والثقافة ومراكز الاستقبال والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية والطرق والصحة والشبيبة والرياضة.

وكانت هذه النتائج ستكون أحسن لو توفرت كافة الشروط لإشراك أفضل للسكان المعنية، وجمعيات المجتمع المدني، تماشيا مع مبادئ التنمية التشاركية، والتي أعطت نتائجها في العديد من التجارب الدولية.

لذا وجب من وجهة نظرنا مواصلة العمل في إطار هذه المبادرة، مع مراجعة بعض الأساليب، وتقييم النتائج في إطار من الشفافية، وفي إشراك المعنيين، وكل القوى الفاعلة في المجتمع، مع التفكير في توسيعها لتصبح سياسة محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية محورا رئيسيا في السياسات العمومية، ينسجم قطاع حكومي واحد لضمان النجاعة وحسن الأداء.

إن السياسة الاجتماعية لا تنحصر في محاربة الفقر والهشاشة، بل ينبغي أيضا أن تهدف إلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمحالية لتحقيق التضامن الوطني الفعلي والانسجام الاجتماعي الحقيقي، وهو ما يقتضي تقارب المسافة بين قاعدة وقمة الهرم، مع توسيع نسبة الطبقات المتوسطة.

وخلاصة القول هنا، هناك مجهود ملموس يبذل من أجل الحد من الفقر والهشاشة وتحسين مستوى عيش السكان، واهتمام أكبر ببعض الفئات الأكثر عرضة للتهميش، مثل النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن هذا المجهود يفتقد إلى رؤية شاملة ومنهجية، تأخذ بعين الاعتبار كل المبادرات الرامية إلى تحسين فعلي لمستوى العيش، وإدماج فعلي لكل مناطق البلاد في الجهود التنموية، وهذا المجهود لا يمكن أن يعطي أكله دون هذه الرؤية الشمولية.

إن سياسة محاربة الفقر وتحقيق التضامن الاجتماعي لها نسقها وقواعدها، فهي تقتضي سياسة اقتصادية واجتماعية وجبائية وميزانية

جديدة، نجد بعض جزئياتها في مشروع قانون المالية 2010، وأملنا أن تتوسع في السنوات المقبلة.

تلك كانت أيها السيدات والسادة بعض المواقف والملاحظات التي ارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي التعبير عنها، دون أن يعني ذلك معارضتنا للتوجهات العامة لسياسة الحكومة، والتي تتقاطع في الكثير من جوانبها مع انشغالاتنا وتصوراتنا وبرامجنا الخاصة، خاصة أن الحكومة تعلن استمرار مسلسل الإصلاح ومواصلة الأوراش، لا يمكننا سوى دعمها، والعمل من أجل إنجاحها، خاصة تلك الأوراش الكبرى المهيكلة، التي تمكن البلاد من التجهيزات الأساسية الضرورية، مع تأكيدنا مرة أخرى على ضرورة إنجاز أوراش كبرى أو صغرى جماعية، خاصة في العالم القروي لدعم البنية التحتية وفك العزلة والمساهمة في الحد من البطالة التي تتفاقم بشكل خطير في سنوات الجفاف.

وأملنا أن تأخذ الحكومة مقترحاتنا أو جزء منها على الأقل بعين الاعتبار عند إعداد مشاريع قوانين المالية مستقبلا، مؤكدا مرة أخرى على ضرورة إشراك البرلمان عامة والقوى البرلمانية المدعمة للحكومة خاصة، في إعداد مشاريع قوانين المالية، حرصا على مزيد من الحوار البناء والناجع، حوار لا نخاله سوى لفائدة الحكومة نفسها، لوطننا ولشعبنا.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على تدخله، الكلمة الآن للسيد المحترم رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الأستاذ فاتحي في حدود 25 دقيقة.

#### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أسهم في هذا النقاش الهام حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2010، باعتباره لحظة سنوية للوقوف على قدرة الحكامة الاقتصادية والمالية المتبعة لمواجهة التحديات التنموية، التي تنتظر بلادنا في ظل تداعيات



الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وفي ظل طموحات وآمال الشعب المغربي في العيش الكريم في كنف مجتمع حداثي ديمقراطي، قوامه دولة الحق والقانون والمؤسسات.

نناقش مشروع قانون المالية، وبلادنا تتعرض لهجمة دبلوماسية شرسة من طرف خصوم وحدتنا الترابية، بدعم مفوض من طرف العسكرتاريا في الجزائر وصنيتها في تندوف في استغلال سياسي ضيق، محدود الأفق، لقضية فردية تتوخى زعامة مفترضة، تعبيرا عن يأس عميق أصاب دعاة الانفصال وعرايهم، ترجمة لحقدهم التاريخي الدفين ضد المغرب، وتعبيرا عن فشل واضح لمجاعة التحولات العميقة التي تشهدها بلادنا في بناء التراكمات الضرورية لبناء المجتمع الحداثي الديمقراطي.

لقد شكل الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء منطلقا جديدا وشاملا، بإرادة قوية وصادقة لتدبير وحل النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، وبلورة تصور تنموي متين من خلال مقترح الحكم الذاتي، الذي وسمه المجتمع الدولي بالجددي والمصادقية، كما عبر جلالة الملك عن إرادة حازمة في مواجهة العابثين بقيم الوطنية، والمتلاعبين بالقيم الإنسانية، خدمة للمشروع الانفصالي الذي تموله وتدعمه الجزائر، تماهيا مع نرجسية مفتقدة، وضدا على إرادة شعوب المنطقة في الاندماج وصنع المصير المشترك في سياق العولمة الجارفة. وإننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، إذ نعتبر أن إنجاز المهام التي طرحها الخطاب الملكي أولوية كل القوى الحية بالبلاد، نحدد التأكيد على انخراطنا المستمر، من موقعنا النضالي اليومي في تقوية الجبهة الداخلية بترسيخ قيم الوطنية، ترجمة لقناعتنا بأن البناء الديمقراطي وتشييد مجتمع الحريات لا يلتقيان مع النزعات الانفصالية المدرجة في أجندة الخصوم، وأن استمرار النزاع لا يتماشى ومصالح شعوب المغرب العربي ودول المحيط الإقليمي والجهوي.

السيد الرئيس،

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2010 في سياق شعار الاستمرارية والتمسك بخطاب الإصلاح وفاء لمنظور سياسي واقتصادي واجتماعي متبع منذ أكثر من 12 سنة، مبني على التوازنات الماكرواقتصادية، وخطاب مواجهة الخصائص والهشاشة الاجتماعيين.

يأتي المشروع أيضا في سياق تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبعيد استكمال المسلسل الانتخابي، الذي أسس للحكومة الحالية، وانتهى في أكتوبر الأخير بتجديد ثلث مجلس المستشارين، مما يجعلنا نسجل بمضاضة أن الاختلال، الذي أحدثته محطة الانتخابات التشريعية ل شتنبر 2007 في النسق التراكمي للبناء السياسي قد تعمق خلال الانتخابات الجماعية الأخيرة، مؤشرا على أزمة سياسية، مست قيم التمثيل داخل المؤسسات من خلال هيمنة آليات وسلوكات الفساد على إنتاج النخب الساهرة على تدبير الشأن المحلي بالاعتماد على قوة المال والنفوذ والأعيان والقرب من السلطة، مما يجعلنا نتساءل: هل هناك إرادات تريد بنا العودة إلى مرحلة ما قبل 10 سنوات من الإصلاح؟

إن إرادة البعض إعادة هيكلة الحقل السياسي بالارتكاز على قوى الفساد وتزيم التاريخ السياسي والنضالي للقوى الديمقراطية بالبلاد، والبحث عن طوباوية ماض تليد لمن شأنه أن ينزع كل مصادقية عن المؤسسات، ويعمق الهوة بين المواطن والسياسة. إننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، نؤكد على أن الخروج من دائرة التعثر السياسي لا يمكن أن يتحقق إلا بتدشين مرحلة جديدة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية لرد الاعتبار للمؤسسات التمثيلية لتكون إطارا فعليا لبلورة السياسات العمومية، وفضاء حرا للنقاش الديمقراطي المبني على الأفكار والبرامج قصد مواجهة التحديات الكبرى، التي تفرضها الأزمة، والعولمة، واقتصاديات وتحالفات وتكتلات الغد.

السيد الرئيس،

لا شك أن المحاكمات التي تعرضت لها بعض الصحف الوطنية في الآونة الأخيرة توشر على تشنج واضح بين هذه الأخيرة والسلطات العمومية، ترجمتها تغريمات قاتلة، واعتقالات، وتمس الصورة التي صنعتها بلادنا على مستوى حرية التعبير وحرية الصحافة، كمرتكز من مرتكزات الإصلاح السياسي.

لذا، فإننا في الفريق الفيدرالي، إذ نعتبر احترام أخلاقيات المهنة مبدأ أساسيا، ندعو إلى ضرورة تبني حوار جاد ومسؤول بين الحكومة ومثلي الصحافة الوطنية من أجل إخراج قانون متوازن للصحافة، يضمن حقوق، ويحدد واجبات كل طرف، تفاديا للرجوع إلى الوراء وتقويض كل ما تحقق في هذا المجال.

السيد الرئيس،

يأتي قانون المالية 2010 في سياق اقتصادي عالمي، يتسم بتراجع نسبة النمو الاقتصادي العالمي، فقد انتقلت هذه النسبة من معدل سنوي يصل إلى 5% في الفترة ما بين 2004 و2007، إلى 0,5 ابتداء من سنة 2009.

إن سياق الأزمة هذا، والذي أثر سلبا على الاقتصاد الوطني، نتيجة تأثير شركاء المغرب الاقتصاديين، يطرح السؤال حول ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار الأزمة؟ لقد دشنت الحكومة مسلسل مواجهة الأزمة بتصريحات تنفي فيها أي تأثير للاقتصاد الوطني بالأزمة العالمية، والحقيقة أن سياسة الانفتاح التي يנהجها المغرب، تجعل من اقتصادها مرتبطا بالظرفية الاقتصادية العالمية، وتدعو الحكومة إلى بلورة تصور يقوي مناعة النسيج الاقتصادي الوطني اتجاه التقلبات العالمية.

ويبقى السؤال مطروحا، ماذا أعدت الحكومة بمناسبة القانون المالي لسنة 2010 لإنقاذ القطاعات التي تأثرت وستتأثر لا محالة بالأزمة العالمية؟ وما هي التدابير التي اتخذتها لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية؟ إن التدبير الجزئي الذي اتخذته الحكومة هو الاتفاق الإطار الذي وقعته مع الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب يوم 15 يناير 2009، وهنا لا بد من الإدلاء بالملاحظات التالية: لماذا يتم تغييب النقابات، كلما تعلق الأمر بالتحضير للتوجهات الكبرى للسياسات العمومية؟ إن هذا الاتفاق قد تم دون أن تقدم لنا الحكومة الكلفة المالية الإجمالية ونتائجها المباشرة المتوقعة على مستوى كل قطاع، وعلى المستوى الاجتماعي.

إن هذا الاتفاق تم بمعزل عن أي تصور سياسي اقتصادي شمولي، له مقدماته وتحليلاته ونتائجه لمواجهة آثار الأزمة.

وهنا لا بد لنا من التذكير بسميزات السياق الاقتصادي الوطني، هناك تراجع الطلب العالمي الموجه إلى المغرب نتيجة تراجع الطلب الداخلي عند شركاء المغرب الاقتصاديين، تراجع مداخيل السياحة، تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فما هي الأجوبة المقدمة لنا من طرف قانون المالية لسنة 2010 على هذا الوضع؟

- تحقيق نسبة نمو تصل إلى 3,5%؛

- التحكم في نسبة التضخم في حدود 2%؛

الرفع من عجز الميزانية إلى 4%؛ وهنا نتساءل، هل نحن بصدد توجه جديد على مستوى الحكامة الاقتصادية والمالية بسماحنا في هذه السنة بالذات لعجز الميزانية أن يصل إلى 4%؟ وهنا إذ نسجل إيجابية الرفع من الاستثمارات العمومية، والتي تصل إلى 163 مليار درهم، نسجل أيضا إيجابية وطموح البرامج القطاعية، مذكرين بأن فرضيات تحقيق هذه الأهداف والمتمثلة في التساقط المطرية، و 45 دولار للبرميل الواحد، والخروج التدريجي لشركاء المغرب الأساسيين من الأزمة، تؤثر على هشاشة السياسة الاقتصادية، وتؤكد على أن الآثار الاجتماعية ستكون وخيمة في حالة عدم تحقق هذه الفرضيات: ارتفاع نسبة البطالة، وتعاقد الاحتلالات المحلية، وتجميد الأجور، وانحباس التغطية الاجتماعية، وتعميق اختلال أنظمة التقاعد.

إن هذا الوضع هو الذي يدعو إلى القلق، ويدعونا إلى التنبيه إلى مجموعة من الاختلالات في مشروع قانون المالية لسنة 2010:

1- نحن لسنا أمام لحظة وطنية لمناقشة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الحكومية، بل أمام اختبار روتيني، تساهم فيه الحكومة ببنية إدارية تقنوقراطية بنسبة 95%، ويساهم فيه البرلمان بنسبة 5%؛

2- افتقار قانون المالية لرؤية متجانسة، تستجيب لشعور سياسي وطني لمفهوم التنمية، ولدور كافة الشركاء في تحقيق أهدافه؛

3- إن قانون المالية، وهو تجميع (addition) لتصورات قطاعية، والتي هي بدورها ليست إلا إجابات ظرفية عن أوضاع ظرفية.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الفيدرالي، ومن خلال الفيدرالية الديمقراطية للشغل، يدعو إلى ضرورة التوجه نحو سياسة اقتصادية ومالية جديدة، قوامها:

1- إصلاح القانون التنظيمي للمالية، وذلك لجعل قانون المالية إطارا شفافا لبلورة السياسة الاقتصادية للدولة، ويسمح بإشراك فعلي للبرلمان في مناقشة وبلورة القانون المالي، ويجعل منه لحظة وطنية بامتياز في تقييم ورسم السياسات العمومية؛

2- إعادة النظر في سياسة توزيع الثروة الوطنية، وذلك للاعتبارات الوطنية.

وعلى رأسها ملف الشهيد المهدي بنبركة، وكذلك الإسراع بأجراً  
التوصيات التي صاغتها هذه الهيئة، والتي هي الآن في يد المجلس  
الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي من المفروض أن يسرع في اتخاذ  
الخطوات اللازمة من أجل أجراً هذه التوصيات، وذلك في تزامن مع  
الأوراش المفتوحة على مستوى إصلاح القضاء، الذي يجب أن يأخذ  
مداه وفقاً للتصور الذي صاغه صاحب الجلالة في خطاب 20 غشت  
2009.

إن المسألة الاجتماعية لا تقل أهمية عن المسألة السياسية والحقوقية،  
لذلك وجب على بلادنا من خلال الحكومة ألا تستهين بالمؤشرات  
التي تصدرها مؤسسات التنقيط الدولي، فيما يتعلق بالتنمية البشرية في  
مختلف تجلياتها، إن التراجعات المسجلة في هذا الباب على مستوى  
الترتيب الدولي لبلادنا، تدخلنا في كثير من القلق حول قدرة بلادنا  
على مواجهة الخصائص الاجتماعية المتعددة، وعلى القضاء على  
مظاهر المشاشة الاجتماعية بكل تعقيداتها.

فرغم الجهود المبذولة على مستوى دعم منظومة التربية  
والتكوين عبر المخطط الاستعجالي، فإن الخصائص الواضح في البنيات  
الموارد البشرية، والذي لازال يفسح مجالاً مهماً للأمية، يحد من فعالية  
الاعتمادات المخصصة.

كما أن المناهج التربوية المتبعة لازالت قاصرة على الاستجابة  
لمقومات تكوين جدير بمتطلبات التنمية البشرية الحقيقية، كما أن  
إغلاق المسؤولين الأولين على قطاع التربية والتكوين أبواهم على  
الكفاءات والأطر التي يزر بها القطاع، تجعل كل المخططات الجارية  
في هذا الصدد تتعثر، لأن غياب الحوار وغياب الديمقراطية في تدبير  
هذه الملفات يجعل المسؤولين الأولين في عزلة قاتلة داخل مكاتبهم،  
ويؤسسوا لفشل مبدئي لكل المشاريع التي يصوغونها في هذا المجال.

كذلك يحتاج مجال الصحة إلى ضرورة الاستجابة إلى الحاجة المحلية  
للبنائات الصحية، من مستشفيات ومراكز صحية وإلى ملء الخصاص  
المهول في الموارد البشرية من أطباء وممرضين، خاصة في المجال القروي.

إن مظاهر المشاشة الاجتماعية، من سكن غير لائق، وفقر،  
وتسول، وبطالة، وجريمة، تحول دون أن يكون للمبادرة الوطنية  
للتنمية البشرية وقع يقلص من حجمها ومجالها، مما يستدعي من  
الحكومة تحديد أولويات وبرامج واضحة في هذا المجال لمواجهة هذه  
الآفة الاجتماعية.

من الناحية الاقتصادية، لقد وصل المغرب إلى درجة ستسمح من  
خلالها إعادة توزيع الثروة، من الرفع من وثيرة النمو، فالأمر لا يتعلق  
فقط بتوزيع الثروة الموجودة، بل يتعداه إلى كون توزيع حديد سيكون  
في صالح كل الفئات الاجتماعية، وسيوطد من متانة الاقتصاد الوطني،  
ومن هنا جاء التعديل الذي اقترحهنا بخلق ضريبة جديدة، سمينها  
الضريبة التضامنية على الثروة، وذلك حتى يساهم الجميع متضامنين في  
التكاليف العامة للدولة.

من الناحية الاجتماعية، إن تنامي الفوارق الاجتماعية بشكل  
أصبح يهدد تلاحم المجتمع، ستكون له انعكاسات سياسية وخيمة،  
بدأنا نعيش بعض مظاهرها المقلقة.

من الناحية المؤسساتية، إن ارتفاع حدة النقاش حول مصير أنظمة  
التقاعد، ونظام الحماية الاجتماعية، والاختلالات التي تعيشها هذه  
الأنظمة هي جزء من اختلال عام يخص سياسة التوزيع، ولا بد هنا من  
تحذير الحكومة من الانسياق وراء دعوات تجميد الأجور بدعوى  
ارتفاع نسبتها بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، فنحن ندعو إلى إعادة  
النظر في اقتسام القيمة المضافة، وأخذ المطلب النقابي ضمن هذا  
السياق.

وفي هذا السياق، فإن الفريق الفيدرالي يدعو إلى فتح نقاش وطني  
حول إشكالية الحماية الاجتماعية التي لازالت قاصرة، رغم الجهود  
التي بذلت إن على مستوى التغطية الصحية (AMO) أو على مستوى  
(RAMED) أو على مستوى عناية، التي شهدت فشلاً في بدايتها، أن  
ندعو إلى بذل مجهود لكي تكون هذه الحماية الاجتماعية في مستوى  
تطلعات جميع المغاربة.

وحول أنظمة التقاعد التي من المفروض أن النقاش حولها قد طال  
أكثر من اللازم، فاللجنة التقنية اشتغلت لأكثر من 4 سنوات أو 5  
سنوات، وأصبح من اللازم أن تصل هذه اللجنة إلى نتائج حقيقية  
لإنقاذ صناديق التقاعد من الإفلاس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إن بلادنا التي اختارت أن تواجه حقيقتها بكل جرأة ومسؤولية  
من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، عليها اليوم أن تستكمل هذا  
المسار بنفس الروح، بالكشف عن حقيقة ما تبقى من الملفات العالقة،

السيد الرئيس،

إن الشغيلة المغربية، التي كانت دوماً، وستظل في مقدمة المدافعين عن قضايانا الوطنية الكبرى، تعيش أوضاعاً غير مرضية نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، ونتيجة عدم وصول الحوار الاجتماعي إلى نتائج ملموسة.

فالإجراءات التي اتخذتها الحكومة بشكل منفرد سنة 2008، بالزيادة في أجر بعض الفئات من الموظفين، وإقرار تخفيضات من الضريبة على الدخل، التهمت قيمتها وأكثر الزيادات التي عرفتها أسعار المواد الأساسية، وزادت الأزمة المالية من تعميق ضعف القدرة الشرائية لهذه الفئة، مما يجعل مطلبنا بالزيادة في الأجور مطلباً مشروعاً، رغم الخروج الإعلامي غير اللائق للسيد والي بنك المغرب في تضاد واضح مع الإرادات الوطنية والمؤسساتية الراغبة في إعطاء التضامن الوطني معنى، وفي جعل الحوار الاجتماعي مؤسسة قائمة ومنتجة. إننا في الفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ نسجل احترام الحكومة لدورية الحوار الاجتماعي، ندعو إلى جعله منتجاً ومؤسسياً، وما الإضرابات التي تعرفها عدد من القطاعات في التعليم والصحة والعدل والمالية والجماعات المحلية والوكالات الحضرية، إلا الدليل على تدمير الشغيلة المغربية من الوضعية الاجتماعية، وحجة على تعالي بعض وزرائنا عن فتح أبواب الحوار لمعالجة القضايا والمشاكل القطاعية، لذلك فإن الحوار الاجتماعي البناء، لا يمكن أن يتم إلا إذا توفرت الإرادات الصادقة لمعالجة المعضلات الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد في ختام هذه المداخلة أن نطرح أسئلة عميقة على أنفسنا وعلى مؤسساتنا، بعد العشرية الأخيرة التي تفرض علينا، وتجعل من أسئلتنا أسئلة مشروعة، وطرحها يجب أن يرقى إلى مستوى فتح نقاش وطني وحوار وطني حولها.

أولاً، ألا يدعونا واقع السياسة اليوم، بتعثر التراكمات المطلوبة لاستكمال مهام الانتقال الديمقراطي إلى ضرورة الدخول في جيل جديد من الإصلاحات الدستورية والسياسية والمؤسساتية لتجاوز المثبطات التي أبانت عنها الانتخابات الأخيرة، والتي أظهرت أيضاً أن

هناك قوى تريد أن تربك كل التراكمات التي حدثت بفضل تضحية

أجيال وأجيال وقوى ديمقراطية من المواطنين المغاربة؟

السؤال الثاني، أزال من الضروري الاستمرار في نفس المقاربة

الاقتصادية والمالية في الظرفية الدولية والوطنية الحالية، وعلى ضوء ما

أبانت عنه الحكامة الاقتصادية والمالية من هشاشة وتشويش على

المصادقية، من حيث قدرتها على مجابهة المعضلات الاجتماعية الحقيقية؟

ثالثاً، نتساءل أيضاً عن مدى قدرة التدبير السياسي والاقتصادي

للمسألة الاجتماعية على تجاوز العجزات المتعددة المتجلية في

الخصائص والهشاشة؟

رابعاً، ألم يحن الوقت بعد لامتلاك الشجاعة الكافية لمراجعة واقع

إعلامنا العمومي، الذي لازال غارقاً في التقليديانية، وغير قادر على

الإبراز الموضوعي للقضايا الوطنية، وغير قادر على مواكبة ودعم

التوجه الديمقراطي واستيعاب التعدد والاختلاف؟

خامساً، ألم يحن الوقت بعد، لتعبير المسألة الثقافية أهميتها الأساسية

يشارك أصحاب الثقافة والفكر والفنون في النقاش الجماعي حول

مستقبل بلادنا؟

والسلام عليكم، وشكراً لكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً جزيلاً للسيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للسيد منسق

مجموعة الإتحاد المغربي للشغل، السي بهنيس تفضل في حدود 20

دقيقة.

**المستشار السيد أحمد بهنيس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أحواقي المستشارات،

باسم مجموعة الإتحاد المغربي للشغل نشارك في مناقشة مشروع

القانون المالي لسنة 2010، ولا يسعنا إلا أن ننوه بالجهود الذي قام

به السيد الوزير وأطره في وزارة المالية في إعداد هذا المشروع، الذي

أخذ من بين أولوياته ومرتكزاته استهداف دعم النمو الاقتصادي

للمغرب، وتعزيز التضامن الاجتماعي، وخلق مناصب الشغل، والرفع

من المداخيل، ومن أجل توزيع أفضل لثمار النمو وتحسين مؤشرات

التنمية البشرية، خصوصا وأن إعداده أتى في ظل أزمة عالمية، أثرت على اقتصاديات البلدان النامية، لارتباطها الوثيق بمنظومة الاقتصاد العالمي، وإن تجلت بنسب مختلفة، فإن تأثيرها على الاقتصاد الوطني تجلّى بشكل ملموس في الفترة الأخيرة.

إن المعطيات التي انبنت عليها تقديرات القانون المالي لسنة 2010 تبدو من الوهلة الأولى متفائلة، خصوصا فيما يخص توقعات معدل النمو بنسبة 5,3%، وأثمان المحروقات 75 دولار للبرميل، وسنة فلاحية جيدة، تبقى بمحفزات ضرورة إعطاء البعد الاجتماعي عن مكانته في إعداد الميزانية الحالية لتحقيق الحكامة التنموية الجيدة، لكون ملفات اجتماعية ضخمة لازالت مطروحة على أجندة الحكومة، ومنها الإصلاح الإداري والإصلاح القضائي، وإصلاح منظومة التعليم، والصحة، والاهتمام بالبيئة.

إن مجموعة من القطاعات الاجتماعية المرتبطة بحياة المواطن المغربي لازالت تتطلب مجهودات كبيرة من أجل أن ترقى إلى طموحات مختلف الفئات الشعبية والمأجورين ببلادنا.

ففي مجال التشغيل، وعلى الرغم من المجهود الذي بذل بإصدار مدونة الشغل، لازالت العديد من المعوقات تحول دون تطبيقها فيما يخص فرض احترام الحق في التنظيم، واحترام الحريات النقابية، التي لازال يعاني جراء عدم تطبيقها العمال والموظفون.

لذا، فإننا نسجل أن الأرقام التي جاءت في مشروع القانون المالي والحاجيات تبقى مجرد شعارات للاستهلاك والتطمين الاجتماعي، على اعتبار أنها مبنية على قناعات حكومية متفائلة، وتوازنات لا تراعي الوضع العالمي والمالي للأزمة، ومدى انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني بفعل ارتباط المغرب بدواليب الاقتصاد العالمي في إطار العولمة ومنطق الربح المالي الذي لا يركز على الإنتاج، ولا تراعي أيضا الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفئات العريضة من المجتمع المغربي، التي تعاني من الهشاشة والفقر والإقصاء والتهميش والبطالة، وفي خصائص للحاجيات الأساسية من صحة وتعليم وسكن وتشغيل ومن العيش الكريم، وفي مواجهة غلاء الأسعار والزيادات المتتالية في جل المواد الاستهلاكية الضرورية للعيش.

إنها أرقام بعيدة عن منطلقات التشخيص السليم للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها هذه الفئات، وعلى رأسها الطبقة العاملة وعموم المواطنين، وكذلك الطبقة الوسطى التي كانت تشكل

فيما سبق الطاقة الاستهلاكية الأولى للنمو أصبحت اليوم تندحر إلى أسفل السلم الاجتماعي وفي خبر كان، بفعل غلاء المعيشة والثقل الضريبي والاستمرار في التخلص من تحملات القطاع العمومي، من تعليم وصحة وخدمات التي تم تفويتها، مما أعطى مردودية سلبية، واستمرار خصوصية المؤسسات العمومية المرجحة، والتنكر للحقوق الأساسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الميزانية باعتبارها غير قادرة على مواجهة ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش والإقصاء، والرفع من الاستهلاك الذي يشكل القاعدة الأساسية لتنمية وإنتاج.

إن المغرب الذي ينتهج سياسة تنموية مستدامة تختلف في سبل تطبيقها، ومع ذلك فهو لازال يحتل أسفل الترتيب في النمو الاقتصادي، مما يتطلب سياسة تنموية تعتمد على الإنتاج الوطني، وتشجيع الاستثمار المنتج، ومعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية بعمق، وهو ما يجعل المغرب، ومن خلال تقارير العديد من المؤسسات والمنتديات الدولية في أسفل الترتيب، في الوقت الذي تتضارب فيه أرقام مؤشرات الاقتصاد بالمغرب بين مصالح وزارة المالية والاقتصاد، ومصالح المندوبية السامية للتخطيط، وبعض الهيئات الاقتصادية المغربية.

إن الحديث عن النسبة المئوية المخصصة للشق الاجتماعي أصبحت تكرر في كل سنة من طرف الحكومات المتعاقبة، وفي كل قانون مالي، مما يفقدها مصداقيتها لدى المواطنين، الذين لم تتحسن أحوالهم الذين يطالبون بإجراءات أكثر شجاعة، وبعيدا عن هاجس التوازنات المالية المتكرر في خطاب حكومي.

إن استحضار معادلات التنمية مقابل القدرة الشرائية هي أساس تسريع وثيرة النمو، ولن يتم ذلك بدون الاهتمام بأوضاع الطبقات الشعبية والمأجورين، والرفع من قدراتهم على مواجهة تكاليف العيش. إن استقرار واقع التشغيل ببلادنا، لا بد أن نشير إلى أن مظاهر البطالة وفقدان العمل تنفشي بشكل واسع، سواء في المجال الحضري أو القروي، وبالخصوص وسط حاملي الشهادات العليا من أبنائنا نتيجة فشل السياسات التعليمية المتعاقبة، وكذا نتيجة إغلاق المعامل والشركات والتسريحات المتتالية في أوساط العمال، وعدم احترام وتطبيق القوانين، وفي ببطء تعزيز القدرات التنافسية للمقاولات

لتتحول إلى قاطرة للتنمية، بدل أن تكون عبء يساهم في إغناء قلة من المحظوظين، من الربيع الضريبي الممنوح في كل سنة مالية. وفي الوقت الذي تحبب فيه الحكومة المقاولات بالمساعدة غير المنظمة وبدون مسؤولية، وتمتعها بالخفض الضريبي، والإعفاءات، والسماح في التقادم، وتبني مؤسسات غير مسؤولة وعاجزة، ومقاولات تمارس التهرب الضريبي والاجتماعي، وتستفيد من اقتصاد الربيع والريح السريع تحت مبررات الإقلاع الاقتصادي، وتسريع وثيرته، ويتم ضخ الأموال العامة لإنقاذ رأسمال بعض الشركات والمؤسسات، مما يضرب المنافسة الشريفة، ويشجع الامتيازات الغير مشروعة، ويكرس اقتصاد الربيع في أقبح صورته، كما يتم الإجهاد على الحريات النقابية، والحقوق الأساسية للعمال، فيما يسمى بالمناطق الحرة التي يسود فيها قانون الغاب. بمرأى ومسمع من السلطات المعنية. لقد سجل الاتحاد المغربي للشغل تلكؤ الحكومة في الاستجابة لمطالب عموم المأجورين في جلسات الحوار الاجتماعي في رفع القدرة الشرائية، والرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر إلى 3000 درهم شهريا، وفي الزيادة العامة في الأجور بالقطاعات الخاص العام، والشبه العام، وحذف السلام الدنيا لكافة قطاعات الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وتسوية وضعياتهم وترقياتهم، وتحقيق عدالة جبائية بإصلاح منظومة الجبايات، وإصلاح أنظمة التقاعد، وإلغاء الضريبة على المعاشات، والتسريع بالترقية الاستثنائية لكافة الموظفين، وتفعيل الالتزامات الحكومية في الحوارات الاجتماعية الأخيرة.

إن مصداقية الخطاب الحكومي تصطدم بما تعانيه فئات واسعة وقاعدة عريضة من المأجورين والفئات الاجتماعية المكتوبة بنيران الضرائب المتنامية، ومن تفشي الرشوة والمحسوبية، ومن خصاص الخدمات العمومية الجيدة، وارتفاع فاتورة الاستهلاك في كل المواد الأساسية، والتي رغم الهبوط الواضح في الأسعار عالميا لمختلف بعض المواد المستوردة، لازال المواطن البسيط والعامل والموظف يتحمل لحيثها إلى اليوم، وتثقل كاهله بفعل الاحتكار والمضاربة في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، وغياب المنافسة الشريفة.

إن الرفع من حصة الاستثمار العمومي، يجب أن يوازيه مخصصات القضاء على الفقر، وتحسين مستوى العيش، وتعميم التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية لكافة المواطنين، وإيجاد مخططات للحكامة الجيدة،

ووضع آليات التتبع ومراقبة المنجزات، وتقييم الأداء الوزاري والحكومي، وتحديد أهداف وطرق الإنفاق العمومي، والقطاعات والفئات المستهدفة منه، وخصوصا صندوق المقاصة، التي لا يستفيد منها الفقراء بصفة خاصة.

إن التنمية الاقتصادية المنشودة، لا يمكن أن تتحقق في غياب تحقيق الحماية الاجتماعية شكلا ومضمونا، والسهر على إقرار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمأجورين، وفي خلق مناخ اجتماعي سليم، يجعل من قوى الإنتاج قاعدة الإنتاج والثروات والتنمية المستدامة، ووضع آليات الحكامة الجيدة، والرفع من المستوى الاجتماعي، ويجعل من تكوين الموارد البشرية والاهتمام بالمواطن، الهدف والمحور في إطار اقتصاد وطني، له من القدرة والمناعة ما يؤهله لتجديد هياكله وتحديثها، وضمان قدرته على التفاعل في محيطه الجهوي الطبيعي لتقوية تماسكه، وكذا احترام الحريات النقابية المضمونة دستوريا وقانونيا، والتزام الحكومة بالحقوق الأساسية للعمال والمعايير والاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية، والمصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 و 151 و 141 وإلغاء الفصل 5 من مرسوم 1958، واحترام حق الإضراب وممارسته المضمون دستوريا، وعدم متابعة ومحكمة الممثلين النقابيين بمقتضى الفصل 288 من القانون الجنائي الذي نطالب بإلغائه، والزج بهم في السجون وتلفيق التهم لا لشيء إلا لكونهم طالبوا باحترام ممارسة الحق النقابي الدستوري، وعدم إغلاق المعامل بدون ترخيص من السلطات المسؤولة، وتطبيق مدونة الشغل، واحترام تطبيق الحد الأدنى للأجور، واحترام المفاوضات الجماعية، وتشجيع إبرام الاتفاقيات الجماعية، واحترام حقوق الإنسان لكون الحريات النقابية جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق.

كما نطالب بفتح المعامل المغلقة، وتسييرها من طرف العمال في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذا أردنا فعلا تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، تساهم في خلق - كما أشرنا إليه سالفًا - مناخا سليما، يحمي دولة الحق والقانون، ويعزز إمكانيات مواجهة التحديات والإكراهات التي تواجه المغرب، وأساسا تعزيز وحدتنا الترابية، ومواصلة الدفاع عن مغربية الصحراء، والتي تحظى بالاجتماع الوطني والشعبي، ذلك أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، وتحرير ما تبقى من أجزائنا المحتلة باسترجاع المدينتين السليبتين سبتة ومليلية والجزر الجعفرية المحتلة.

السيد الرئيس،

قبل الشروع في مناقشة مضامين مشروع القانون المالي المعروض علينا، نتوقف بالمناسبة عند حدث هام، ألا وهو الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة الذكرى 34 للمسيرة الخضراء، الذي نعتبره خطابا قويا بكل المقاييس، نظرا لتضمنه لمجموعة من الإشارات والرسائل القوية والواضحة لكل المعنيين بقضية الصحراء المغربية، قوامها التثبيت بالوحدة الترابية للمملكة وثوابتها المقدسة وسيادتها الكاملة، ومواجهة التصعيد العدواني لخصوم وحدتنا الترابية. بما يقتضيه الأمر من صرامة وغيره وطنية صادقة، ووضوح في المواقف، والدعوة إلى تحمل كل واحد مسؤوليته، والتصدي للاستغلال الشنيع لما تنعم به بلادنا في مجال الحريات وحقوق الإنسان.

ولا تفوتني الفرصة، حضرات السيدات والسادة، دون أن نعبر عن انخراطنا في مختلف التوجهات التي حملها الخطاب الملكي السامي، ونعلن تعبئتنا اللامشروطة كهيئة سياسية للتصدي لكل المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد وحدتنا الترابية، كما ندعو الحكومة إلى التجسيد الفعلي لمضامين الخطاب الملكي السامي، وأساسا التوجهات الخمس، التي تضمنها المخطط المندمج، وكذلك تضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية للدفاع عن مغربية الصحراء.

كما أننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية، نؤيد كل الإجراءات التي تصب في مجال السيادة الوطنية واحترام القانون، كما أننا نعتبر ملف سبتة ومليلية يجب أن يبقى مفتوحا على الدوام إلى حين استرجاعهما إلى الوطن الأم، منتهزين هذه المناسبة للتوجه بالتحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، ولكل مواطن غيور لا يساوم في وطنيته.

السيد الرئيس،

نجد أنفسنا اليوم أمام ثالث مشروع قانون مالي في عهد هذه الحكومة، هو المشروع الذي كتب له أن يواجه مخلفات الأزمة التي انفجرت عالميا لتصيب جل القطاعات الاقتصادية بالركود والتراجع، وأن يعمل على تدبير هذه الأزمة، وأن يستجيب في ذات الوقت للبرامج الوطنية الاستعجالية، وهي كثيرة، وأن يتفاعل إيجابيا مع مختلف المصالح والمطالب المشروعة المطروحة على طاولة الحوار الاجتماعي.

إن الاتحاد المغربي للشغل، الوفي لمبادئه ومواقفه، وفي خدمة الوطن والمواطنة، جعل من قضية وحدتنا الترابية إطارا لنشاطه الدبلوماسي النقابي الخارجي، وفي الداخل والخارج، وفي كل المحافل الدولية والإقليمية والقارية، ولا يترك فرصة إلا وي طرح أحقية المغرب في سيادته على أراضيه المحررة بعد المسيرة الخضراء التاريخية.

كما ننوه بخطاب صاحب الجلالة، الذي وضع فيه حدا فاصلا بين المواطنة والخيانة، لذا يجب مواجهة الاستفزازات التي تتعرض لها سيادة المغرب على صحرائه من طرف المناوئين لوحدتنا الترابية، ومواجهة مخططاتهم بالعمل الجاد والمسؤول، لوضع حد لكل من سولت له نفسه المساس بقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية المقدسة.

بناء على ما سبق السيد الوزير، السيد الرئيس، فإننا في مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، سنمتنع عن التصويت على هذا القانون المالي لسنة 2010، ذلك لأنه لا يرقى إلى طموحات الجماهير الشعبية وعموم المأجورين.

والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد منسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة الآن للسيد المحترم منسق مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية في حدود 15 دقيقة، السي السباعي.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أحتي المستشارة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الحركة الديمقراطية

الاجتماعية لمناقشة مشروع القانون المالي ل 2010، مغتنمين هذه الفرصة لطرح وبسط تصوراتنا حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا، على اعتبار أن هذا المشروع يعد أداة أساسية للحكومة لترجمة برامجها وخياراتها حول مختلف القضايا الوطنية المتعددة بتعدد اشتغالات وانتظارات مختلف الشرائح الاجتماعية، هذا المشروع الذي من المفروض فيه أن يبرز بوضوح مضامين التصريح الحكومي.

لقد قمنا، حضرات السيدات والسادة، لمناقشة هذا المشروع، والخوض في أعماق مقتضياته، واضعين بطبيعة الحال أمام أعيننا الظروف الداخلية، والمناخ الدولي، والأجواء التي تم إعداده في ظلها، ساهمت في انتقاء وتحديد اختياراته وتوجهاته.

إننا في الحركة الاجتماعية الديمقراطية، قد اخترنا التموّج في المعارضة، والعمل على تقديم البديل الواقعي من خلال معارضة بناء وحادة، موجهة إلى السياسة الحكومية، وليس للأشخاص، إذ تركز على النقد الصريح وليس التجريح، نقد بعيد عن التوترات وركوب المغالطات، ملتزمين بأداب الحوار والجدل، فالتجربة علمتنا أن الحوار إذا خرج عن المنهج الرزين والمهادن لا يمكن أن يأتي بالنتائج المرجوة، ولا يمكن أن يؤدي بأطراف التفاوض إلى التعاون المثمر، لذلك فالنقد البناء والصريح هو وجهة معارضتنا، ملتزمين دائما بالعمل بكل جهد من أجل الدفاع بعجلة الإصلاح وتحقيق تطلعات الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس،

إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010 لن تكون مناقشة مستقيمة دون التذكير بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يندرج فيها المشروع معرفة كيفية تفاعله معها، وللحكم على المنهجية التي اعتمدها في إطار هذا التفاعل كي يكون في مستوى الرهانات والتحديات التي تواجهها بلادنا داخليا وخارجيا، هذه السياقات التي توطر وضع هذا المشروع، وتحدد إلى حد ما توجهاته ومضامينه.

يأتي هذا المشروع في سياق سياسي مرتبك، بعد الانتخابات التي مرت خلال هذه السنة وما رافقتها من تداعيات واختلالات واضحة في المشهد السياسي، وإثارة الجدل حول التحالفات غير الطبيعية التي عاشتها الساحة السياسية، إن على المستوى المحلي أو الوطني، وظهور الأغلبية الحكومية بصورة متزعزعة، وهو الأمر الذي عبرنا عنه في مناسبة سابقة بالقول على أن هذه الأغلبية بحكم تنافر مكوناتها وتضارب مشاربها السياسية لا يمكن أن تنجح في تقديم فريق حكومي منسجم، دينامي وفعال، قادر على اتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة، ومواكبة الإنجازات بنفس الحزم، الأمر الذي تجلّى بوضوح في السير المرتبك لعدد من القطاعات الحكومية، كما جاء هذا المشروع في

السياق الاجتماعي، يتسم بتدهور القدرة الشرائية، وتدني مستويات العيش بالنسبة للشرريحة الفقيرة والمتوسطة، وتوسيع مجال الهشاشة، يطال جزء مهما من الساكنة المتواجدة بالهوامش، مما يندّر بمناخ اجتماعي متدهور، سواء على بعض القطاعات المنتجة أو لدى عامة المواطنين.

كما جاء هذا المشروع في ظل معطيات اقتصادية متغيرة، ستؤثر لا محالة بطريقة مباشرة وحاسمة في تدبير الميزانية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من هذا المنطلق، وبهذه القناعة ناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2010، وبقراءة إجمالية لمعطياته وفرضياته الرقمية، يتضح أن المشروع أقل من عادي، علما أن بلادنا تعيش تحت ضغط الأزمة الاقتصادية العالمية، وظروف غير عادية من حيث الحاجيات الملحة إلى تمويل متوازن، يقلل من وقع معاناة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعيش توترا تنفقا مظاهره كل يوم.

إن التوقعات الواردة في المشروع لا تتناسب ورهانات التغيير والتغلب على الأزمة، الذي اتخذته الحكومة على نفسها، وكل ما ورد من نسب ومؤشرات لا تأثير له على أرض الواقع الحقيقي المعاش، ولا بواقع وظروف عيش المواطنين المتأزمة، وليس بما يسطر في الأوراق. لقد جاء في المشروع أن معدل النمو سيكون بنسبة 3,5%، قد اعتمد على فرضيات سنة فلاحية متوسطة، ونسبة تضخم 2%، وعجز مالي 4%، وسعر برمبل النفط في حدود 45 دولار، وهذه العناصر الداخلية والخارجية والطبيعية لا يمكن أن تجعلنا مطمئنين على نسبة النمو المرتقب، لأن الحكومة لا تتحكم لا في التقلبات المناخية، ولا في أسعار النفط، ولا في سعر الدولار أو الأورو.

وعد المشروع بتحسين المداخيل الجبائية ب 0,3%، لا ندري كيف سيتم ذلك؟ علما أننا ما فتئنا نطالب الحكومة بإصلاحات هيكلية لنظامنا الضريبي، وتدابير عملية تساهم في توسيع القاعدة الجبائية، وتجارب التملص الضريبي، الذي تزايد حدته سنة بعد أخرى.

إننا نتخوف من أن تكون سنة 2010 سنة تراجع المداخيل من جراء الكساد والركود الاقتصادي، الذي يمكن أن يحدث نتيجة آثار



الأزمة الاقتصادية العالمية، بل أننا نتخوف من تنامي ظاهرة التملص الضريبي، التي أصبحت لا تطاق، ومن إغلاق المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، التي لها المناعة الكافية للصمود، رغم الإجراءات الاحترازية التي تتبناها الحكومة، والتي تبقى في نظرنا إجراءات محدودة وترقيعية في غياب إستراتيجية متكاملة، من حيث أهدافها ومكوناتها لدعم المقاولات والاستثمارات ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن التدبير الحكومي للشأن العام ببلادنا يعرف ضعفا واضحا في الكثير من الميادين والقطاعات، وتبقى الجهود المبذولة عاجزة على سد الحاجيات وتلبية المطالب، وهذا ما يفسر التراجع الذي تحقق على صعيد التنمية البشرية، التي سجل المغرب بخصوصها تفهقرا في الرتبة 126 في السنة الماضية إلى الرتبة 130 حسب تقدير برامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو ما يدل عليه أيضا الرتبة المتدنية للمغرب بين الدول العربية، حيث سجل الرتبة 12 من أصل 14 دولة.

وهكذا وجدت الحكومة نفسها مجبرة على الاستجابة لبعض القطاعات الحيوية، التي تدرج في إطار البرامج الوطنية الاستعجالية لضخ نفس جديد في الموارد البشرية من خلال تخصيص مناصب مالية للتشغيل، ترجع بنا الذاكرة في هذا الإطار إلى قوانين مالية خصصت حوالي 24000 منصب شغل، ولم تمر سوى بعض سنوات لتجد الحكومة نفسها تدفع أموالا طائلة لأجل إغراء موظفيها بالمغادرة الطوعية، إنه تعبير صارخ عن قصر نظر الحكومات خلال السنوات الأخيرة، وتناقض واضح يعكس سوء اختيارها، الأمر الذي يمنحنا صورة جلية عن القرارات الارتجالية المتخذة على أكثر من صعيد. ولسنا في حاجة إلى الكثير من الحجج لإثبات ضعف البرامج

المعتمدة ببلادنا للنهوض بالتنمية البشرية، فعلى صعيد المنظومة التعليمية، يلاحظ أن المدرسة العمومية تعيش أزمة حقيقية، ولا أدل على ذلك قلة الموارد البشرية لهذا القطاع، التي تراجع عددها بسبب سياسة المغادرة الطوعية، ناهيك عن مظاهر الاكتظاظ، وتعدد المستويات في قسم واحد، ووجود مؤسسات بطواقم إدارية محدودة، وغيرها من المعطيات التي تجعل جودة التعليم شعارا موقوف التنفيذ.

أما على صعيد الوضع الصحي، فإن الموارد المخصصة لهذا القطاع تبدو جد محدودة، لا تتجاوز 4,45% من الميزانية العامة من خلال ما تعتمد دول مماثلة، إذ تخصص تونس 7%، الجزائر 9%، الأردن

12%، ودون ما توصي به المنظمة العالمية للصحة التي تطالب بنسبة 10% من ميزانية الدولة.

لقد كنا نأمل أن يكون لهذا المشروع بعدا اجتماعيا كفيلا بتحقيق التغطية الصحية، والرفع من مستوى المستشفيات والمراكز الصحية، وتعميم المستوصفات خاصة بالعالم القروي، وتجهيزها بالأطر الطبية اللازمة، والأدوية بشكل يضمن للمواطن حقه في العلاج والتطبيق في ظروف أحسن وشروط أفضل، لما هي عليه الوضعية الآن، والتي تبقى بعيدة عن تحقيق المبدأ العالمي (الصحة للجميع)، وتساءل بالمناسبة عن مصير نظام المساعدة الطبية، الذي يستهدف الفئات الفقيرة، والذي هو اليوم قيد التجربة بجهة تادلة أزيلال، ولم توزع منه سوى 18300 بطاقة إلى غاية شتنبر 2009 من أصل 64 ألف، فإذا كان هذا النظام يعرف هذا المستوى من الخلل في جهة واحدة، فكيف على الجهة الأخرى؟

السيد الرئيس،

إن تحقيق معدل نمو في القطاعات، بالخصوص الفلاحية، بنسبة 4,4%، يظل في اعتقادنا صعب المنال لارتباطه بالاعتبارات المناخية، ولارتباطه أساسا بصيرورة تطور الأزمة لدى جيراننا في الشمال بالخصوص، والتي يرى جلهم أن الخروج منها لن يتم السنة القادمة، ولا حتى في السنة الموالية، وهي عوامل جعلتنا لا نساير الحكومة في خطاباتها، وندعوها إلى الحذر أكثر مما تبغي.

وفي هذا الإطار فإن العالم القروي لازال يعاني منذ عقود من التهميش والتخلف في جميع مظاهر الحياة، الشيء الذي يزيد من حدة الهجرة نحو المدن، والحكومة مطالبة بتبني إستراتيجية تنموية توفر شروط الإقبال على الهجرة المعاكسة من المدينة إلى البادية، وذلك بتوفير كل عوامل الاستقرار بالقضاء القروي، من بنيات تحتية بالحدوة المطلوبة وأراضي الاستثمار بشروط جد تفضيلية ومغرية إن على مستوى التمويل أو الجبايات.

أما على مستوى اللامركزية، فإننا نعتبر أن الحكومة مطالبة ومسؤولة على تبني إصلاحات حقيقية، تمكن من تحقيق لامركزية واقعية حقيقية، تكون الجماعات المحلية من خلالها شريك أساسي للدولة في تسيير الشأن المحلي باختصاصات واضحة ومحددة ووسائل مادية كافية، تمكنها ليس فقط من التدبير المحلي لشؤون المواطنين، بل من اعتماد مشاريع تنموية محلية منتجة للثروات ولمناصب الشغل.

السيد الرئيس،

في الحقيقة لو كانت لدينا حكومة قوية متماسكة ومتجانسة لاستطعنا امتلاك إمكانيات تتجاوز خطاب الأزمة، الذي يكرس الخوف بالتوجه نحو المستقبل في أجواء من التعبئة النفسية والمعنوية لكسب عناصر الثقة.

شكرا السيد الرئيس، لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة أن نساهم من موقعنا كقوة اقتراحية في ملامسة مضامين هذا المشروع، هدفنا الأساسي هو خدمة المصلحة العليا للبلاد. وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم منسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ربع ساعة.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا شكرا السيد الرئيس على كرمه مع الأقلية داخل هذا المجلس بإضافة بعض الدقائق.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم نقابة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2010، وهي فرصة سانحة لبيسط رؤيتنا حول كثير من القضايا المطروحة، والتي يعتبر مشروع القانون المالي ل2010 منطلقا لمناقشتها.

السيد الرئيس،

إننا ونحن نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2010، لا يمكن إلا أن نستحضر -ولو باختصار- بعض المعطيات والسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمثلت المناخ الذي تم فيه تحديد اختيارات هذا المشروع، والأرضية التي بنيت عليها أرقامه وتفصيله.

الأزمة المالية، السيد الرئيس، لقد كانت الحكومة تنكر ذلك وتأبى أن تسارع إلى اتخاذ الاحتياطات الاقتصادية والمالية الضرورية التي طالبنا بها في سبيل تحيين اقتصادنا في مواجهة الأزمة، كنا نراها قريبة وكانت الحكومة تراها بعيدة، ولم تكد تمر إلا القليل من الأشهر بعد

ذلك حتى خيمت غيوم الأزمة على العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

هكذا تراجعت المؤشرات الاقتصادية خلافا للتوقعات الحكومية، من قبيل تحويلات العمال المهاجرين بنسبة 12,8%، ومداخيل السياحة بنسبة 9%، والمداخيل الضريبية بنسبة 10% إلى غاية 30/8/2009.

كما تراجع الاحتياط من العملة الصعبة لمدة نرى أنها تقل عن سبعة أشهر، وإن كانت الحكومة ترى خلاف ذلك، أما تغطية الصادرات الواردات فلم تعد تتعدى نسبة 48%، وهكذا وجدت الحكومة نفسها مضطرة للمزيد من الاقتراض الذي سيصل إلى 50 مليار مقابل تسديد 20 مليار فقط في الديون، وهذا ما سيرهق مالية الدولة مستقبلا.

إنها بعض آثار الأزمة التي تجلت في العديد من القطاعات، والتي لم يفلح التأسيس المتأخر للجنة اليقظة الإستراتيجية في تطويقها والحد منها، هكذا، السيد الرئيس، نتحدث كذلك عن الانتخابات وأخص الجانب المرتبط بالمأجورين.

إن النتائج الأخيرة لانتخابات المأجورين التي أفرزت 65% من مناديب العمال دون انتماء نقابي، لا ينبغي قراءتها فقط في علاقتها بضعف التأطير النقابي، بقدر ما ينبغي أن نقرأ فيها إنذارا خفيا حول وضع الحريات النقابية، ودليل على استمرار إيثار عدد من المقاولات لتمثيلية صورية، ومناديب تحت الطلب، واستحكام الهواجس والتخوفات من العمل النقابي.

ونعتبر أن هذا وضع يسائل الحكومة ومسؤوليتها اتجاه الاعتداءات المتواصلة ضد الحريات النقابية في القطاع الخاص، واستخفاف البعض ضد آليات المصالحة الإقليمية والوطنية، بقدر ما يسائل النقابات، كما يسائل المقاولات المغربية ومواطنتها، وانخراطها ضمن منظور جديد للعمل النقابي والعلاقة مع الفرقاء الاجتماعيين، ثم ضعف الإعداد للاستحقاقات الانتخابية الاجتماعية التي نظمت شهر ماي 2009، وضعف اعتماد منطق الشراكة، وكانت النتيجة أن تلك الانتخابات شابته نواقص عدة، وكانت محط طعن عدة مركزيات نقابية، فلقد سجلنا داخل الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سجلنا عليها في حينه وقبل إجرائها نقصا كبيرا في الاستعداد لها، وتوفير شروط نجاحها، سواء على المستوى القانوني أو على المستوى التنظيمي.

وكان من أكبر مظاهر الخلل فيها هو تعيين اللجنة الوطنية، واللجان الإقليمية المشتركة لتتبع الانتخابات في القطاع الخاص على الخصوص، مما ترتب عنه استفراد وزارة التشغيل وإدارتها وأجهزتها بتنظيمها والتحكم في وضع قواعدها الإجرائية من جانب واحد، بل اختلاق شروط تعجيزية جديدة في آخر يوم من أيامها، وتمديد عملياتها واستمرار قبول نتائج خارج الأجل القانونية، بما يزيد على شهر كامل، مما أدى إلى تغيير قاعدة الاحتساب وتضخيمها، ونتجت عنه خريطة نقابية لا تمت إلى حقيقة التمثيلية بصلة، خريطة تضخمت فيها تمثيلية المناديب المستقلين، مع العلم أن هاته النتيجة التي حاول البعض من خلالها إعطاء الدليل على إفلاس العمل النقابي، إنما تؤكد حقيقة صارخة أخرى تتمثل في الوضع المخيف بالحريات النقابية، وهو وضع تتحمل الحكومة نصيبا كبيرا من المسؤولية فيه، ويسيء إلى المشهد النقابي، ونحن نطالب حكومتكم باتخاذ كافة الإجراءات لتصحيح هذه الوضعية، وما يترتب عليها من نتائج.

أما فيما يرتبط ببعض الملاحظات حول القطاعات الحكومية، وتركيزا واختصارا كذلك، فعلى صعيد المنظومة التعليمية يلاحظ أن المدرسة العمومية تحتضر، ولا أدل على ذلك قلة الموارد البشرية لهذا القطاع، التي تراجع عددها للأسف الشديد بسبب سياسة المغادرة الطوعية المرتجلة، مما جعل الكثير من الأقسام عبر ربوع المملكة تكتظ بحوالي 60 تلميذا، كما عدنا إلى ظاهرة تعدد المستويات في القسم الواحد، وإلى تكليف أساتذة بمواد ليست من تخصصهم، كما تم العمل على إلغاء نظام التفويج في بعض المدن، فضلا عن وجود مؤسسات بطواقم إدارية محدودة، وغيرها من المعطيات التي تجعل جودة التعليم شعاعا موقوف التنفيذ، لن ينفذ معه برنامج استعجالي موعود، نسجل أهمية الاعتمادات المخصصة له، غير أننا لسنا مطمئنين على مستوى الحكامة والقدرة على تنزيله على أرض الواقع بشكل يؤدي إلى انخراط جميع المكونات في الإصلاح، ويؤدي إلى استعادة الثقة في المدرسة العمومية.

أما على صعيد الوضع الصحي، فالموارد المخصصة لهذا القطاع، فإنها لا تمثل سوى 1,47% من الناتج الوطني الخام، كما أنها لا تتجاوز 4,75% من الميزانية العامة على خلاف ما تأخذ به دول مماثلة.

فبالنسبة لفشل المنظومة الصحية يرجع ذلك، السيد الرئيس، إلى غياب إستراتيجية لتدبير الموارد البشرية، وفي هذا المجال فإن المغرب يسجل خصاصا مهولا في فئة الأطباء، سواء طب عام أو اختصاصيين، كما يعرف خصاصا أهول في فئات المرضين، الحديث عن 2000 منصب شغل موزعة على كل الفئات، ممرضين وأطباء وإداريين وتقنيين ومهندسين وصيدلة، هذه المناصب هل هي لتعويض الموظفين المحالين على التقاعد أم لفتح المؤسسات المغلقة أم المحدثه أم لسد الخصاص الحاصل الآن؟ والكل يعلم أن القطاع في حاجة الى حوالي 19 ألف منصبا، وهو ما سيجعل الخصاص قائما في حدود 17 ألف منصب دون احتساب المحالين على التقاعد هذه السنة، مئات المراكز الصحية تم بناؤها وتجهيزها لازالت مغلقة بسبب الحاجة إلى أطر، خاصة المرضين، والعديد من المصالح داخل المستشفيات يتم إغلاقها أو إدماجها لنفس الأسباب، وبالتالي من الصعب الحديث عند تقليص الوفيات عند الأمهات والأطفال في هذه الظروف، بل الواقع يثبت عكس ذلك.

أما على مستوى مبادرة التشغيل، فإن نتائجها تبقى رغم كل الأرقام المقدمة محدودة الأثر في مواجهة آفة البطالة، خاصة في الوسط الحضري ووسط الخريجين، كما لا يزال التشغيل متسما بالهشاشة والشغل ناقص، الذي لا يحقق الحد الأدنى للعيش الكريم، فضلا عما تنسم به علاقة الشغل من ضعف احترام القانون والالتزامات الاجتماعية للمقاولات.

ولهذا نتساءل، السيد الوزير، ماذا قدمت الحكومة خلال المشروع لدعم الادخار الوطني والخام علاقة بالقدرة الشرائية؟ تركزون على الطلب، لكن للتذكير متوسط دخل الأسرة المغربية 5300 درهم، 3900 درهم في البادية، 6100 المدينة، 20% من الأسر يقل دخلها عن 1930 درهم، 40% من الأسر يقل دخلها عن 2892 درهم، 60% من الأسر يقل دخلها عن 4227 درهم، 80% من الأسر يقل دخلها عن 6650 درهم.

السيد الرئيس،

إن أي إصلاح في قطاع الشغل، بقطاعه العام والخاص، يفرض مراجعة أساسية لصناديق التقاعد، وهناك دراسات حول الاختلالات التي تحدثها هذه التغييرات على تركيبة المجتمع، نموذج دراسة عند الصندوق المغربي للتقاعد، الدراسة توضح وجود تفاوت ديموغرافي بين

الناشطين والمتقاعدين، فعدد المتقاعدين يرتفع بمعدل 7 سنويا، وعدد الناشطين لا يرتفع إلى نسبة 2,5%، في سنة 1983 كان 12 منخرط لكل متقاعد، أصبح سنة 1997 فقط 6 منخرطين لكل متقاعد، وفي 2002 انخفض إلى 5 منخرطين لكل متقاعد، والرقم مرشح للانخفاض، ارتفاع شريحة المتقاعدين زائد المغادرة الطوعية، انخفاض عدد المنخرطين سببه تراجع سياسة التشغيل في القطاع العام. ما هي نتيجة الدراسات على الصناديق الأخرى؟ معضلة التقاعد، إن الحكومة لم تستوعب بعد التحول الديموغرافي الجديد ببلادنا، الذي يتميز بالتوجه نحو الشيخوخة، وهو ما ينطوي على الخطر في المستقبل المنظور، ما لم تتوفر الثروة اللازمة لإرساء أنظمة فعالة للحماية الاجتماعية، لقد لجأتم إلى رفع مساهمة المنخرطين في أنظمة التقاعد لتصل مع سنة 2006 إلى 10%، وها أنتم تطمحون إلى رفع سن التقاعد إلى 65 سنة بمرور أن معدل أمد الحياة قد تجاوز 70 سنة، ونقول لكم إن الدول التي رفعت سن التقاعد إلى 65 وإلى 67 يتجاوز عندها معدل أمد الحياة 80 سنة، ولديها أنظمة متكاملة للحماية الاجتماعية، إضافة إلى أن الرقم الذي ينبغي اعتماده هو معدل أمد الحياة لدى المنخرطين، والذي لا يتجاوز بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 62 سنة، أي سنتين بعد الحصول على التقاعد الحالي، وبالتالي فإن توجهكم هذا لا يمكن إلا رفضه، لكونه يلزم الأجراء الذين أفنوا زهرة شبابه في العمل بتحمل عبء ما أحدثته الغير، الذين عبثوا بأموال اليتامى والأيامى والأرامل في مختلف صناديق التقاعد.

أما صندوق المقاصة، بالطبع، هناك بناء على فلسفة وإستراتيجية الدعم الاجتماعي، اعتمدت الحكومة صندوق المقاصة، غير أن الملاحظة حول مسار هذا الصندوق فقد قلصت الحكومة المبلغ المخصص لصندوق المقاصة برسم مشروع ميزانية 2010 بأكثر من النصف، انخفض إلى 14 مليار درهم مقابل 34 مليار درهم، رصدت للصندوق سنة 2008.

أما الخطر الحقيقي، السيد الرئيس، فيوجد في انتقال ميزانية المقاصة من 33 إلى 13 مليار درهم، فلا قدر الله إذا ارتفع سعر البرميل، والذي انتقل إلى من 75 إلى 80 دولار، إذا ارتفعت الأسعار في هذا الجانب فلن تجد الدولة المبالغ الكافية لدعم المواد البترولية، والآن هناك ارتفاع في أسعار السكر على الصعيد الدولي، ولذلك فالدولة ستجد

صعوبة في تحمل ارتفاع أسعار السكر لأنها لم تقدم ميزانية كافية، أي المنتطرة سنة 2010 هو أن صندوق المقاصة لن يكون قادرا على متابعة ومسايرة التطورات التي ستعرفها الأسعار الدولية.

فيما يتعلق بنتائج أشغال الحوار في القطاع الخاص، نسجل أن أغلب المواضيع لم يتم الحسم فيها أو تم رفض مناقشتها، ومنها مثلا مراجعة القوانين الانتخابية، تدبير انتخابات الأجراء، إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، خاصة الاتفاقية 87 الخاصة بالحق في الانتماء النقابي، قضية تحسين دخل المأجورين، ومراجعة الحد الأدنى للأجور، ورفع سقف الحد الأدنى المعفى من الضريبة.

أما بالنسبة للنقط التي ذكر أنه تم التوافق عليها فقد طرح بعضها داخل المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مثل الزيادة في الإيرادات عن حوادث الشغل، والأمراض المهنية، وتوسيع سلة العلاجات، وبعضها مثل قضية مراجعة تعريف المسؤولية في الوكالة الوطنية للتغطية الصحية، وتم الاكتفاء فقط بإخبار اللجنة بها، كما أحييت قضية التعويض عن فقدان الشغل عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعدم حصول إجماع حول مساهمة الأجراء والزيادة في الاقتطاعات.

فيما يتعلق بنتائج أشغال الحوار في القطاع العام، واصلت الحكومة خلال الحوار تبنيها ودفاعها في الجوهر عن نفس العرض تقريبا، الذي كانت قد قدمته خلال جولة أبريل 2008، والمتعلقة بالشطر الثاني من التخفيض الضريبي على الدخل، وهو العرض الذي لم يكن مقنعا لنا، ولم يقنعنا لحد الساعة، وجعلت منه سقفا للحوار.

ولذلك، السيد الرئيس، كنا نتمنى أن نبدي رأينا والتشاور بشأن القانون المالي كشركاء اجتماعيين قبل اعتماد الحكومة لنسختها النهائية منه، لاسيما أن الحكومة اختارت إشراك أرباب العمل وتغيب النقابات.

استنكار توصية بنك المغرب، واعتبارها تدخلا غير مقبول في السياسة الاجتماعية للحكومة، حيث دخل بنك المغرب على الخط من خلال التقرير السنوي الذي أوصى الحكومة بعدم التزامات مالية جديدة اتجاه النقابات، وهو الأمر الذي اعتبر تحريضا على توقيف الحوار الاجتماعي.

كما أن القانون المالي لم يأت بمعطيات جديدة لها صلة بمسار الحوار الاجتماعي بقدر ما جاء ليبرمج الالتزامات التي تقدمت بها الحكومة من طرف واحد شهر أبريل 2008، كما أن المقتضيات التي جاء بها المشروع، والتي تم الملف المطلي للشغيلة المغربية، لم تأت بجديد باستثناء تلك المرتبطة بالعرض الحكومي لجولة أبريل 2008، والتي كانت موضوع خلاف بين أغلب المراكز النقابية الحكومية. عدم تخصيص ميزانية خاصة في مشروع قانون المالية 2010 لتنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة مع النقابات القطاعية، الجماعات المحلية 2003، الصحة 2006، التعليم 2007، فبالنظر إلى مطالب عدد من موظفي القطاعات العمومية، خاصة تلك التي تخوض إضرابات واحتجاجات العدل، الصحة، التعليم، الجماعات المحلية وغيرها. إن المشروع لم يأت بجديد، بل كل ما يتعلق بمطالب المراكز النقابية بخصوص تحسين الدخل والزيادة في الأجور والترقية الاستثنائية لا وجود لها في المشروع، كما أن مناصب الشغل المحدثة في مشروع 2010 لا تفي ولا ترقى لتطلعات المعطلين، خصوصا حاملي الشهادات العليا، حيث ناهز عددها 20 ألف، في حين أن الحصص بقطاع التعليم لوحده يقارب 30 ألف... تخوف عدد من المتبعين من الإجراءات الضريبية الجديدة التي يحملها مشروع قانون المالية لسنة 2010، ومبعث هذا التخوف هو الرفع من الضريبة على القيمة المضافة من 7 إلى 10%.

في الختام، تلکم، السيد الرئيس، عصارة ما لاحظناه وطرحناه باختصار نظرا ل 15 دقيقة بكل أسف، بكل مسؤولية موضوعية دون مزايدات زائفة، أملنا أن يتجند الجميع لتجاوز ما سجلناه من ملاحظات بالإرادة السياسية الواعية، والوطنية الصادقة، وانطلاقا مما ذكر فإن الاتحاد الوطني، وبناء على كل المعطيات المقدمة التي سمعتموها، والتي سجلناها كتابة، فإننا نرفض مشروع الميزانية، ونصوت بلا.

إن تعميق الإرادة الإصلاحية بمفهومها الشامل ستكون منطلقا طموحا لمغرب أكثر نماء واستقرارا وهذا هو مبتغى جلالة الملك في كل خطواته وخطبه، كما لا يفوتنا الإشادة بالمناسبة بقواتنا المتنوعة الساهرة على أمن واستقرار الوطن وكل القوى الحية الراضية لكل نزعة انفصالية، تثبيتا لصحرائنا المسترجعة. وقل اعملوا فسرى الله عملکم ورسوله والمؤمنون، والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد الرئيس:

بهذا التدخل نكون قد أقمنا جدول أعمال اليوم، وموعدا غدا إن شاء الله على الساعة العاشرة لنستمع إلى رد السيد الوزير على مداخلات السادة المستشارين، وبعد ذلك ننتقل إلى التصويت على الجزء الأول من الميزانية. رفعت الجلسة.